(٣)

المشهد الإستراتيجي والعسكري

د. مصطفى كبها*

يطمح هذا الفصل في استعراض الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية الطارئة على الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤ . ويجدر بنا أن ننوّه منذ البداية إلى الصعوبة التي يكابدها الكاتب الذي يخوض في هذا الموضوع وذلك لاعتماده فقط على المصادر المنشورة المتاحة التي قد لا تنجح، بشكل كامل ، بإعطاء صورة واضحة المعالم عن هذه الأبعاد . كما ولا بد من التنويه إلى أن حصر الاستعراض في مدة زمنية محددة (سنة واحدة) يقيّد إلى حد بعيد عملية التقييم المبنية على أساس مبدأ التحليل التاريخي التراكمي، مع العلم أننا في بعض الأحيان لجأنا إلى تجاوز الفترة الزمنية المحددة وذلك إما رغبة بالتوضيح أو بوضع الفكرة الأساسية في إطارها التاريخي العام.

توطئة: مفهوم القوة والأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي:

أدرك مصممو المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ بدايته في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الحاجة إلى ذراع عسكرية رادعة تحمي هذا المشروع وتردع من يحاول منع تجسيده ومقاومته. ومن هذا المنطلق كان التركيز (مع بداية الهجرة اليهودية الثانية إلى فلسطين عام ١٩٠٤ على وجه الخصوص) على إقامة منظمات الحراسة المسلحة "هشومير" وذلك لحماية المستوطنات اليهودية من جيرانها العرب. ومن ثم كانت مشاركة الفيلق اليهودي في المجهود الحربي البريطاني، أثناء الحرب العالمية الأولى، الخطوة العملية الحاسمة في سبيل بناء نواة القوة العسكرية اليهودية من خلال إقامة منظمة الهاغاناه "الدفاع" عام ١٩٢٠ ، التي كان ظهورها العلني الأول في أحداث ملبس "بتاح تكفا" عام ١٩٢٠ وأحداث يافا عام ١٩٢١ . ولعل تغاضي

* باحث في التاريخ والاعلام في الجامعة المفتوحة وجامعة بئر السبع، ورئيس قسم التاريخ والحضارة الاسلامية في معهد إعداد المعلمين العرب – بيت بيرل.

سلطات الانتداب البريطاني عن نمو وتعاظم هذه القوة المسلحة كان مكافأة من جانب بريطانيا العظمى لمجهود الفيلق اليهودي في الحرب، خاصة في مجال الدعم اللوجستي لقوات الجنرال اللنبي، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط آنذاك، المتقدمة من مصر شرقاً للاستيلاء على بلاد الشام.

ومن الممكن أن ندرك من خلال التسميات التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لتنظيماتها المسلحة الأولى ("الحراسة"، "الدفاع") أسس التفكير الإستراتيجي للحركة الصهيونية آنذاك والتي افترضت بأن وجود الاستيطان اليهودي ونموّه لن يتأتّى الا من خلال قوة حامية ورادعة تحمي المشروع الاستيطاني اليهودي وتردع كل من يحاول منع نموّه وتطوّره. وقد انصب اهتمام هذه المنظمات منذ بدايتها على تطوير إستراتيجيات التحصين وإقامة خطوط الدفاع المحيطة بالمستوطنات متضمنة حفر الخنادق العميقة وإقامة خطوط من الأسلاك الشائكة والملاجئ ونقاط المراقبة ومخازن الأسلحة وغير ذلك. وقد تزامن هذا مع إقامة جهاز لجمع المعلومات (شاي) كانت مهمته الأساسية جمع كافة أنواع المعلومات عن المدن والبلدات والقرى العربية المجاورة: عن مبناها الاجتماعي وعلاقات السكان بعضهم ببعض وعن مواردها ومصادر رزقها (المحاصيل الزراعية ومصادر المياه)، وقد كان التركيز أساسا على معرفة معلومات وافية عن الأشخاص الفاعلين في المجتمع الفلسطيني بأطيافه المختلفة: عن وضعهم المالي والاجتماعي، عن ميولهم وانتماءاتهم السياسية وعن مواقفهم تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وتجاه كل من بريطانيا والمشروع الاستيطاني الصهيوني. وبناء على هذه المعلومات تم تطوير إستراتيجية الدفاع التي لم تقتصر على الدفاع السلبي وإنما تطورت إلى إستراتيجية الدفاع الوقائي ثم الدفاع النشط التي يتم من خلالها ليس فقط تأمين المستوطنات نفسها، وإنما محيطها العام بما في ذلك محاولة منع أية نوايا هجومية ضدها. وغني عن القول ان هذه المسألة لن تتم إلا من خلال بناء شبكة من العملاء والمتعاونين العرب الذين يتم تجنيدهم بناءً على حصولهم على منافع شخصية لهم ولعائلاتهم. (دانين، ١٩٨٧، ج١، ص١٢٢ -١٢٣).

في الثلاثينيات من القرن الماضي (وخاصة في سنوات الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٣٩)، طوّرت الحركة الصهيونية إستراتيجية بناء مستوطنات محصنة أصلاً وقد سميت هذه الإستراتيجية باسم "سور وبرج" وقد شكلت المستوطنات التي بنيت على هذه الطريقة نقاط حراسة في قلب المناطق العربية، وكانت بمثابة موطئ قدم للاستيطان اليهودي فيها. علماً بأن هذه الإستراتيجية بنيت على مبدأ ضبط النفس "هبلجاه" الذي تبنته الهاجاناه أثناء ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩ والذي كان بدوره سبباً في انشقاق القوى الإصلاحية اليمينية عن الهاجاناه وتأسيسها لمنظمتي الـ"إيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) والـ"ليحي" (المحاربون لحرية إسرائيل) اللتين آمنتا بمبدأ المبادأة النشطة ونقل المعركة إلى قلب التجمعات السكانية العربية.

مع نهاية ثورة ١٩٣٦ -١٩٣٩، التي كان إحدى أهم نتائجها استنزاف قدرات وموارد الشعب الفلسطيني وتمزيق بنيته اللاجتماعية، تم تطوير الإستراتيجية العسكرية للمنظمات العسكرية اليهودية (التي لم تستنزف قوتها بسبب سياسة ضبط النفس) حيث أصبحت تتحدث عن مبادرات نشطة مبنية على الافتراض أن الصراع سيحسم في نهاية المطاف عسكرياً. وقد يكون الضابط البريطاني (وينجيت) الذي تجند لخدمة الهاجاناه من

منطلقات أيديولوجية (عوامل قومية ودينية رومانسية) هو المبادر لهذه الإستراتيجية عندما قام بإنشاء "السرايا الليلية" التي قامت بعمليات لإرهاب الآهلين العرب في قرى عربية مختلفة (سلوسكي، ١٩٧٤، ص ٥٧٢). ثم تطورت هذه النظرة من خلال إنشاء قوات الـ"بالماخ" (السرايا الضاربة)، ولعل في هذه التسميات ما ينبئ بالخطوط العريضة للعقيدة العسكرية الصهيونية التي ظهرت جلياً اثناء حرب ١٩٤٨، أكان ذلك في سلوك المنظمات العسكرية اليهودية المختلفة قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار١٩٤٨ أم في سلوك الجيش الإسرائيلي الموحد بعد ذلك. وقد كان دافيد بن غوريون هو المصمم الأساسي لمفهوم "الأمن" الإسرائيلي المبني على فرضية تواجد إسرائيل في وضع صراع دائم على كيانها ووجودها حتى في أوقات السلم التي سماها بن غوريون "أيام السلم المسلّح" أو "أيام الحرب النائمة" ومن هذا المنظور فإن أساس مفهوم الأمن هذا هو "صراع من أجل البقاء" وفي صراع كهذا من الحريّ بالطرف المهدد استعمال كافة الوسائل المتاحة لتأمين الأمن وأول ذلك وسيلة الردع التي يجب أن تكون مبنية على تفوق نوعيّ هائل من شأنه أن يخلق فجوة تفوق كبير على الطرف الساعي لزعزعة هذا الأمن (بن غوريون ، ١٩٩٣ ، ص٢٨٩ -٢٩٥).

وقد استمر جيل القادة الذي جاء بعد بن غوريون بتبني هذا المفهوم بخطوطه العريضة التي انعكست بشكل واضح على البناء المؤسساتي للدولة الذي أخضع بشكل شبه تام لمتطلبات مفهوم الأمن وحاجاته التي علت وتفوقت على كل حاجة أخرى. بل ان التعامل مع الآخرين كان من منطلق املاءات وقسريات الأمن القومي الإسرائيلي الذي انصب حول فكرة بناء "الدولة القلعة" التي يتطلب بناؤها والحفاظ عليها شحذ الهمّة القومية وتقوية الاستيطان (كحذوة ملهمة لهذه الهمّة) والسيطرة على الأجواء والبحر واليابسة والعمل على الأخذ بناصية التقدم العلمي في مختلف المواضيع البحثية وذلك بغرض تسخير التقدم العلمي في تقوية وترسيخ تلك القلعة.

ويسجل للقيادة الصهيونية أنها أجادت ، قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، صياغة روايتها التاريخية لجذور الصراع ومسبباته ، وبعد قيامها أقنعت الرأي العام في إسرائيل وأقسام واسعة من الرأي العام الأمريكي والأوروبي بروايتها فترة طويلة .

إلى ذلك ، وضعت القيادة الإسرائيلية مسألة الأمن في قمة أولياتها ، جاعلة من أمن إسرائيل مسألة مصيرية وأحاطته بهالة مقدسة وحولته إلى عقدة جماعية تحكمت ، ولا تزال ، في تحديد إتجاهات الرأي العام الإسرائيلي.

وقد أدى النصر السريع والحاسم الذي حققته إسرائيل في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧، إلى إزالة بعض هواجس الخوف لدى قادة إسرائيل ومصممي سياسة الأمن القومي فيها لكنه لم يبددها تماماً، إذ لم تفلح مشاعر "نشوة القوة" وطقوس تقديس القوة والسجود لها والتي تلت تلك الحرب (والتي كان موشيه ديان بالأساس رمزاً لها) بطرد نهائي لتلك الهواجس. (بدهصور، ١٩٩٦، ص ١٧ -٢٢). ولعل خطة يغآل ألون (قائد البالماخ واحد رموز القوة العسكرية الإسرائيلية) التي طرحها في خريف ١٩٦٧، تكشف عن عدم تخلص المؤسسة السياسية الإسرائيلية من هواجسها الأمنية. وقد جاءت حرب تشرين ١٩٧٣ لتؤكد من

جديد تلك المخاوف وتعيد إلى الأجندة مفهوم الأمن كما اختطه بن غوريون عشية إقامة إسرائيل. ولم تتغير الأمور كثيراً في العقود التالية حيث ظهرت أثناء حرب ١٩٨٢ والانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت، العام ١٩٨٧، ثم الثانية التي اندلعت العام ٢٠٠٠. في حين ساهم ثلاثة رؤساء حكومة – جنرالات (رابين وباراك وشارون) في تنمية مفهوم القوة وتطويره وترسيخ استعمال مفردات ومصطلحات القوة والسجود لها، الشيء الذي يمنح استعمالها الشرعية كتعابير "القوة الضاربة" و"الضرب بقوة" أو "الضرب بيد من حديد " و"التصفية" وغير ذلك من المصطلحات التي تؤكد على استعمال القوة وتستبعد امكانيات الخيار السياسي. وقد تكون التصريحات التي أدلى بها مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية روني بر سيئور في مؤتمر هرتسليا في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤ حول تشويهات حاصلة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ناتجة من عسكرة مؤسسات السياسة والدولة ("هآرتس" ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٤) لخير دليل على تجذّر هذا التوجه.

وقد رأينا أن نقسم استعراضنا للأبعاد الأمنية والإستراتيجية الطارئة على الموقف الإسرائيلي عام ٢٠٠٤ على خمسة محاور أساسية نستطيع من خلالها تجميع صورة شبه واضحة لهذه المستجدات في هذا العام الحاسم .

١ . آليّات التّعامل مع الانتفاضة

كان للاحتلال الأميركي للعراق وما ترتب عليه من تعميق التفاهم والتنسيق بين الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة والحكومة اليمينية في إسرائيل، انعكاس هائل على آليات التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت في التاسع والعشرين من أيلول هذه السنة، عامها الخامس. وقد تجلّى هذا التغيير من خلال ثلاثة عوامل أساسية: أوّلهما التضييق الشديد على السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة دون خشية رد فعل جديّ من الولايات المتحدة التي باتت تظهر "تفهماً" لمثل هذه التضييقات والتجاوزات التي تم تصويرها على أنها نتائج هامشية مرافقة لـ "الحرب الشاملة على الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة. وقد جهد القادة الإسرائيليون (وحققوا في ذلك نجاحاً منقطع النظير) في تصوير تعاملهم مع الانتفاضة على أنه جزء من هذه الحرب الشاملة. وثانيهما الاستعمال المفرط للقوة كرد على "عسكرة الانتفاضة " من قبل الفلسطينيين ومحاولتهم نقلها إلى قلب التجمعات السكانية الإسرائيلية. وثالثهما تجميد عمليات التفاوض وتجاوز الإتفاقات الموقعة .

١ - ١ التضييق الشديد على السكان

بعد التصاعد الكبير الحاصل في فعاليات الانتفاضة وتحويلها إلى حرب استنزاف حقيقية أشبه ما تكون بلعبة عض الأصابع (التي تفترض أصلاً خسارة من يصرخ أولاً) وإزاء إصرار الطرفين على العض بالنواجذ وعدم الصراخ أولاً مهما كانت النتائج ، لجأ الطرفان إلى الضغط كل على نقاط ضعف وألم الآخر، ففي حين لجا الفلسطينيون من خلال العمليات التفجيرية إلى إصابة نظرية الأمن الإسرائيلية بالصميم من خلال زعزعة

المعنويات الناتجة عن الشعور بالقوة لكون الطرف الإسرائيلي هو الطرف القوي في معادلات الصراع، لجأ الإسرائيليون إلى التذكير اليومي للفلسطينيين بضعفهم من خلال ممارسة عمليات الإذلال عبر تقييد الحركة ومنع التجول وعمليات المداهمة والإعتقال وغيرها من أشكال التعامل التي تهدف أساساً إلى الفت في عضد القدرة على التحمل ومواصلة القدرة على المبادأة في "لعبة عض الأصابع" . ولعل موضوع الحواجز التي تقيمها القوات الإسرائيلية في مواقع متعددة في الأراضي الفلسطينية وفي نقاط الاحتكاك ومداخل المخيمات والمدن والقرى، هو أكثر المواضيع تجسيداً لهذه القضية وقد تناولته صحيفة "**هآرتس**" (٠٢/ ١٢/ ٢٠٠٤) في مقال جاء فيه :

"الحواجز ليست نتيجة الانتفاضة. وفي اليوم الذي سيوثّق الفلسطينيّون للانتفاضة، سيكون واضحًا بأن الحواجز هي تلك التي ولّدت الانتفاضة. وُلِدَت الحواجز عام ١٩٩١، قبل عامين من اتّفاق أُوسلو. العمى الإسرائيليّ هو الذي ولّد جنودًا ضحاياهم من الرعايا، جنوداً طيّبين أو ساديّين. هذا العمى الإسرائيليّ هو الذي ولّد "المفاجأة" الخاصّة بخريف ٢٠٠٠: ماذا أرادوا، ألم يكن كل شيء على ما يرام؟ لكن ذلك المواطن الذي يقف ساعات طوالاً في الدور، لا فرق لديه إن كان الجنديّ الواقف أمامه طيّبا أو ساديا. لا يدرك الإسرائيليّون ماذا يمرّ على الفلسطينيّين يوميًا. نظام الحواجز ليس جزءا من الانتفاضة، حتى وإن ازداد بسببها، وهذا النظام لن يُلْغَى مع انتهاء الانتفاضة، يشير هذا النظام إلى عدم رغبة الإسرائيليين بالتنازل عن أراضي الضفّة الغربية، وبما فيها المستوطنات كافةً. فنظام الحواجز وجد، إذاً، لخلق سيطرة إسرائيليّة على حياة الفلسطينيّين ولذلك استفحل هذا النظام بعد توقيع اتّفاق أُوسلو. كلّ من عرف الضفّة الغربيّة منذ اتّفاق أُوسلو، أَدْرَكَ كم من الإهانات الكثيرة تلقّى البشر هناك. كل من عرف اتّفاقات أُوسلو من الطّرف الفلسطيني أدركَ كيف تراءت هذه الاتفاقات هناك: عدا المصادرات، والطرق الالتفافيّة، وتوسيع المستوطنات، والحواجز التي وُضِعَت كي تكون لهم كابوسا، الكابوس غير معروف لدينا. إن الحقيقة أقوى بكثير: كل من ليس على استعداد للانفصال عن الضفّة، وعن مستوطناتها، لا يدرك بأنه يهيّئ بذلك أجيالاً من جنود الحواجز الساديين أو الهواة" .

يعلن كاتب المقال أعلاه بشكل لا يقبل التأويل أن ظاهرة الحواجز (التي دخلت اللهجة الفلسطينية الدارجة بلفظها العبري "محسوم" أو " محاسيم") تلعب دوراً يتعدى بكثير دورها الأمني وينفذ إلى المستوى النفسي والمعنوي وهو يهدف اساساً إلى إقناع الطرف الفلسطيني بالتنازل عن حرب الاستنزاف التي يخوضونها والخضوع لقواعد اللعبة التي يمليها الإسرائيليون، ولكنهم يتجاهلون بطبيعة الحال الرواسب بعيدة المدى التي تتركها تلك الممارسات في نفوس الجنود الإسرائيليين أنفسهم وبطبيعة الحال في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني الذين تطبق ضدهم تلك الممارسات، الشيء الذي سيصعب حتماً من عملية المصالحة التاريخية التي يتحدث عنها رافعو شعار السلام من أبناء الشعبين. وقد قلل كاتب المقال، المشار إليه أعلاه، من إمكانية حصول تغيير جذري في هذا المجال عندما لخّص الموضوع بقوله : " سنسمع الآن خطاباً لرئيس هيئة الأركان العامة يعتذر فيه قائلاً "أخطأنا" ،فندرك حينها بأن خطأه هو خطأنا، وعليه فليس هناك أي خطأ، لأنه لو كان قد فشل رئيس هيئة الأركان العامة حقاً لكان عليه الذهاب كما ذهب قائد الجيش في قطاع غزة" .

وقد لخّص تقرير لمنظمة "بتسيلم"، نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٣/ ٠٩/ ٢٠٠٤)، الوضع في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة جاء فيه أن " ما يقارب ١٥٠٠ فلسطيني بريء قد قتلوا في الانتفاضة. كما ويشير التقرير إلى مقتل ما يزيد عن ٣٥٠٠ إسرائيليّ وفلسطينيّ في السنوات الأربع الأخيرة للانتفاضة. منهم، ما يقارب ٦٤٠ مدنياً إسرائيليّاً و٢٨٦٠ مدنياً فلسطينياً. ١٥٥٠ فلسطينيا هم من الأشخاص الذين لم يشاركوا في عمليّات قتال، منهم حوالي ٥٥٠ فتى وصبياً. يؤكّد التّقرير على أنه في السنة السابقة وحدها قُتِلَ ٤٩٠ فلسطينياً برصاص قوّات الأمن الإسرائيليّة. على الأقلّ ٣٠٩ أشخاص منهم لم يشاركوا في القتال. على الجيش الإسرائيلي، إذًا، يقول التقرير، أن يتحمَّلَ مسؤوليتَه عن الأخطاء التي تكلّف البشر حياتهم، ومقاضاة الجنود الإسرائيليّين المسؤولين عن هذه الأخطاء.

كما ويؤكّد التقرير كذلك على انتقاد السّياسة الإسرائيليّة في انتهاج العقاب الجماعيّ تجاه الفلسطينيّين. علاوة على أن ٨٠٠٠ فلسطيني يتواجدون اليومَ في شتى السجون الإسرائيليّة. ما يقارب ٧٦٠ منهم معتقلون إداريًا دون اتّهام موجّه إليهم، بينهم حوالي ٣٩٠ صبياً.

أما السياسة الثانية فهي سياسة هدم البيوت. فخلال الأربع سنوات الأخيرة تمّ هدم ما يقارب ٣٧٠٠ بيت في غزّة وشتّى مناطق الضّفّة. أسباب الهدم متعدّدة ومختلفة، تشمل هدم نحو ٦٠٠ بيتٍ لأهالي منفذي العمليات كعقابٍ لهم. نحو ٢٢٧٠ بيتا تمّ هدمها لضرورات عسكريّة مختلفة، وأكثر من ٨٠٠ بيت تمّ هدمه لعدم وجود تصريحٍ قانوني لعمليّة البناء.

يتطرّق التقرير كذلك إلى الصّعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في أعقاب بناء الجدار وانتشار عشرات الحواجز التي تقف في طريقه. حسب المعطيات، هناك ٥١ حاجزًا مجنّدًا في أنحاء الضفّة الغربيّة، منها ١٨ تشكّل حواجز على مداخل إسرائيل.

كل هذه الظروف، حسب تقرير "بتسيلم"، تؤدّي إلى "إعاقة حركة تنقّل الفلسطينيّين في ٤١ شارعًا رئيسياً في الضفّة بطول اجمالي ٧٠٠ كيلومتر والتي تسمح الحركة فيها لتنقّل الإسرائيليّين فقط. وقد أدّى هذا الأمر إلى ما لا يقلّ عن ٤٠ حالة وفاة في الجانب الفلسطيني، لم يتمكّن المدنيّون فيها من تخطّي الحواجز والحصول على المساعدات الطّبيّة اللازمة".

كما وكان لهذه التضييقات انعكاسات بالغة الأثر على مستوى الحياة العام للفلسطينيين وتفشي ظاهرة الفقر المدقع. وفي تقرير حول ظاهرة الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤)، جاء أن الثاني من بين كلّ فلسطينيين يعاني من الفقر. كما وجاء في التقرير أن " نحو ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني يعتاشون على أقلّ من ١,٥ دولار يوميا، إلى جانب نسبة بطالة تعادل ٢٥٪. تعود الأسباب الرئيسيّة لذلك إلى سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل، وعجز الميزانيّة في فترة عرفات.

أَكَّدَ تقرير البنك العالمي الجديد على تدهور الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلّة مع بداية الانتفاضة منذ ٤ سنوات. ويفيد التقرير أنه بالرغم من انتعاش الاقتصاد الفلسطيني البسيط عام ٢٠٠٣ إلا أنه كان قصير الأمد، وما لبث أن ساء هذا الوضع أكثر مما كان عليه مع اندلاع الانتفاضة.

في فترة الاستقرار النسبي الذي تمتّعت به السلطة عام ٢٠٠٣، وَصَلَت نسبة البطالة إلى ما يقارب ٢٥٪. ٣٧٪ من صغار السنّ في السلطة كانوا عاطلين عن العمل، مقارنةً مع ١٤٪ قبل الانتفاضة. على الرغم من أن مصدر التمويل المركزي للاقتصاد الفلسطينيّ هو مساهمات من الخارج، والتي وصلت بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٩٥٠ مليون دولار ممّا يمنع نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني من الوقوع في مجال خطّ الفقر، إلا أن الوضع يزداد سوءا. السّبب في ذلك، كما يحدّده روبرتس، هو الحصار الذي تفرضه إسرائيل، والذي يسبّب أزمة اقتصادية في السلطة الفلسطينيّة، ما يؤدّي إلى تقلّص الفضاء الاقتصاديّ، وارتفاع تكلفة المصالح التجاريّة، ومنع قدرة التخطيط المطلوب لإدارة المصالح التجاريّة".

والسؤال يبقى في سياق حديثنا هذا، هل نجحت كل هذه التضييقات في إخضاع إصرار الفلسطينيين وإرادتهم بالاستمرار بالانتفاضة أو "حرب الاستنزاف" كما يحلو لبعض مصممي الرأي العام الإسرائيلي تسميتها ؟ والجواب يمكن أن نجده في غمار فرض المزيد من التضييقات والعقوبات على الفلسطينيين، الشيء الذي يمكن تفسيره على أنه استمرار لاعتقاد الإسرائيليين بأن استعمال المزيد من القوة يمكن أن يقود إلى إخماد أوار الانتفاضة.

١ - ٢ الإفراط في استعمال القوة

مع اندلاع الانتفاضة الثانية في خريف عام٢٠٠٠ ، اعتقد البعض للوهلة الأولى أن يلجأ الطرفان إلى قواعد اللعبة التي كانت متبعة في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والتي حددت معايير وأشكال استعمال القوة على اعتبار أن الانتفاضة الأولى نظر إليها على أنها شكل من أشكال العصيان المدني، الشيء الذي حدّ إلى درجة كبيرة من قدرات إسرائيل على استغلال تفوقها العسكري الهائل ضد الفلسطينيين. ولكن قواعد اللعبة تغيرت هذه المرة إلى درجة كبيرة، فقد لجأ الطرف الفلسطيني، إضافة إلى استعماله لبعض أشكال العصيان المدني، إلى عسكرة الانتفاضة من بدايتها واستعمال بعض أنماط حرب الاستنزاف المعتمدة أساساً على ضرب العمق الإسرائيلي وزعزعة الشعور بالأمن لدى الآهلين. وقد تعاملت الحكومة الإسرائيلية مع ذلك باستعراض ترسانتها العسكرية الضخمة وتفوقها التكنولوجي الهائل وذلك باستعمال نوعين من العمليات العسكرية صممتهما حكومة باراك وطوّرت آلياتهما حكومة شارون : عمليات ضرب وقائية وعمليات ضرب عقابية. أمّا عمليات الضرب الوقائية فقد أعلنت عنها إسرائيل أنها عمليات ستستمر ما دامت الانتفاضة مستمرة وقد وجهت ضد أشخاص عرّفوا على انهم يشكلون خطراً أمنياً داهماً إلى درجة وصفهم بـ" القنابل الموقوتة القابلة للانفجار في أيّة لحظة" ، وضد أهداف عرّفت على أنها "مراكز تصنيع" للأخطار الأمنية المهددة لإسرائيل كمقرات القيادة للمنظمات والهيئات الفلسطينية المختلفة أو مخارط الحديد والورشات الصناعية التي اعتقد الإسرائيليون بأنها تشكل أماكن تصنيع الأسلحة والمتفجرات التي استعملها الفلسطينيون في عملياتهم. وقد سارت هذه العمليات، من حيث الأهداف المنتقاة أو نوعية السلاح المستعمل فيها، في دالة تصاعدية تعاظمت مع تصاعد الأعمال العسكرية في الإنتفاضة. فعلى صعيد الأشخاص – الأهداف، وجهت الضربات في البداية ضد الكوادر المنفذة للعمليات أو المخططة لها ثم تصاعد الأمر ليطال الكوادر والقيادات السياسية التي اتهمتها إسرائيل بالتخطيط المباشر والإشراف على هذه العمليات

وبذلك سوّغوا، من وجهة النظر الإسرائيلية، عملية تشخيصهم كأهداف لعمليات التصفية " حيسوليم " . أمّا شكل العمليات فقد تصاعد وتنوّع هو الآخر من عمليات تقوم بها القوات الخاصة أو قوات المشاة إلى استعمال الدبابات ثم المروحيّات وأحدث الطائرات القاذفة من طرازF ١٦ إلى غير ذلك من الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة. وفي ما يتعلق بالعمليات العقابية فقد بدأت بشكل تنازلي، حيث استهدفت في البداية ضرب رموز السيادة الفلسطينية حين ضربت مقر وتجهيزات الرئاسة الفلسطينية في غزة ورام الله ومقرات الإذاعة والتلفزيون والمطار ومراكز الشرطة واجهزة الأمن الفلسطينية . . . الخ من الأهداف النوعية. ثم تم الانتقال بعد ذلك إلى سياسة الضربات العقابية لبيوت ومبانٍ تطلق منها النيران أو هدم بيوت منفذي العمليات أو اقتلاع أشجار وبساتين أعاقت العمليات العسكرية الإسرائيلية أو سياسة فرض الأطواق أو منع التجول على قرى أو مناطق حصلت فيها عمليات ضد إسرائيليين أو خرج منها منفذو عمليات في العمق الإسرائيلي.

٣ - ١ تجميد عملية السلام والمفاوضات وتجاوز الاتفاقيات

تمحورت ردود الفعل الإسرائيلية إزاء استمرار تصاعد الانتفاضة حول الخطات العنيفة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية وقمنا بتفصيلها أعلاه ، ولكن هذا لم يمنعها أيضاً من اتخاذ سلسلة من الخطوات السياسية أحادية الجانب كان أهمها إيقاف عملية التفاوض وتجميد التعامل مع كافة المساعي السلمية خاصة تلك التي قام بها أصحابها بإشراك القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات . لا بل عمدت القيادة الإسرائيلية إلى تشديد الحصار على الرئيس عرفات وإضافة المزيد من القيود القسرية على الكوادر القيادية والمؤسسات السياسية الفلسطينية.

قضية بناء الجدار الفاصل

لم تكن فكرة بناء الجدار الفاصل من بنات أفكار الحكومة الحالية، وإنما كان بعض زعماء حزب العمل (وعلى رأسهم إسحاق رابين بعد عملية بيت ليد عام ١٩٩٥ وحاييم رامون على سبيل المثال) قد طرحوا موضوع الفصل التام بين الشعبين في إطار تسوية لحدود مغلقة يتم ترسيمها بشكل أو بآخر على حدود الخط الأخضر (مع تعديلات طفيفة تجرى لدواع أمنية لإسرائيل). وقد قامت حكومة الليكود بتطوير الفكرة بحيث اصبحت التعديلات الطفيفة التي اقترحها رامون أكثر من جوهرية في نقاط كثيرة، الأمر الذي يجعل أمر الفصل أمراً شبه مستحيل وفكرة الدولة الفلسطينية ذات المساحات المتواصلة أمراً مستحيل التنفيذ، حيث ان الجدار بمساره المقترح (ما نفذ منه وما لم ينفذ حتى الآن) يقتطع مساحات كبيرة مما تبقى من الأراضي الفلسطينية ويقطع، بسبب الإبقاء على الكتل الاستيطانية اليهودية، أوصال الأراضي الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية العتيدة حسب خارطة الطريق المطروحة على الساحة من قبل الأميركيين كتصور لحل مستقبلي ممكن بين الفلسطينيين وإسرائيل. وعندما أقام الفلسطينيون قضية الجدار أمام المحكمة الدولية في هاغ (هولندا) ، شنّت الآلة الدعائية الإسرائيلية حملة شعواء لإحباط ذلك أو على الأقل لتجنيد معارضة

دولية يكون من شأنها تقليل فاعليته إلى الحد الأدنى. وعند اتخاذ القرار المؤيد للدعوى الفلسطينية، شرعت معظم الصحف الإسرائيلية بتفنيده وإبراز التبريرات التي ساقتها الحكومة الإسرائيلية في هذا السياق. فقد جاء في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٠٩/ ٠٧/ ٢٠٠٤) على سبيل المثال، مايلي :

" أقرّت المحكمة الدوليّة في هاغ بأنّ: "جدار الفصل الذي تقوم ببنائه إسرائيل في الضفّة الغربيّة هو نوع من الضمّ وهو غير قانونيّ" . كما وأقرّ القضاة بأن إسرائيل "مطالبة فورًا بإيقاف أعمال بناء الجدار في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك منطقة القدس، وتعويض كلّ الأطراف التي لحقها ضرر" . تمّ اتّخاذ قرار المحكمة بغالبيّة ساحقة، ١٤ من ١٥ قاضيًا. "تعتقد المحكمة بأن على الأمم المتّحدة، وبخاصّة اجتماعها العامّ ومجلس الأمن، أن تعيد حساباتها بشأن أي خطوات إضافيّة عليها أن تتّخذ من أجل إلغاء الوضع غير القانونيّ النابع من بناء الجدار" ، قال رئيس المحكمة القاضي جيويج من الصين، الذي قرأ نصّ القرار، الذي يمتدّ على ٥٥ صفحة، ويشمل نقدا ثاقبا لاذعا وأُحاديّ الجانب ضدّ إسرائيل.

طالب قرار المحكمة إسرائيل بإيقاف بناء السور فورًا. كما وطُولِبَت إسرائيل بفكّ الأجزاء التي تمّ بناؤها وبتعويض الفلسطينيين. كما وجاء في القرار : "نحن نقرّ بأن بناء السور يقوم بفرض حقيقة على أرض الواقع من شأنها أن تكون نهائيّة وثابتة. في هذه الحالة تكون النتيجة ضمّ المناطق بشكل فعليّ من قبل إسرائيل. البناء، بواسطة دمج الوسائل التي تمّ اتّخاذها على يد إسرائيل في الحاضر وفي الماضي، تمسّ حقّ الفلسطينيّين بشأن حكمهم الذاتيّ" .

افتتح القاضي أقواله بقراءة مقدمة القرار، والتي تتعلّق بصلاحيّة المحكمة في الموضوع. أطال القاضي في أقواله وفسّر لماذا تملك المحكمة الصلاحيّة في نقاش ومنح رأيها في الموضوع، وذلك لكون القضية قضيّة قانونيّة وليست سياسيّة.

أقرّت المحكمة الدوليّة في هاغ بأن نقض القانون الدوليّ الذي تقوم به إسرائيل في بناء الجدار الفاصل، ليس مبرّرا بسبب الدوافع الأمنيّة: "لا يمكن تبرير السور بواسطة الدوافع الأمنيّة أو بسبب متطلبات الأمن القوميّ والأمن العامّ. هذا السور يشكّل نقضا للقانون الدوليّ من قبل إسرائيل" .

بينما، أقرّ القاضي الأميركي الذي شكّل أقليّة، توماس بورجنتال، في رأيه بأنه كان على المحكمة بأن تتطرّق أكثر إلى الادّعاءات الأمنيّة لإسرائيل. بورجنتال قال انه كان على إسرائيل أن تزوّد المحكمة بشهادات كي توثّق ادّعاءها. "لم تكن في يد المحكمة أي شهادات كافية فيما يتعلّق بادّعاءات إسرائيل في حقّها بالدفاع النفسيّ عن احتياجاتها الأمنيّة. في هذه الحالة، فإن قرار المحكمة غير مبرّر" ، كتب القاضي.

"لم تفحص المحكمة أبدا بشكل جديّ شكل الهجمات ضدّ إسرائيل وضدّ مواطنيها. دون فحص جديّ في الموضوع، فإن نتائج المحكمة غير مدعومة بما فيه الكفاية من ناحية قضائيّة" ، أقرّ القاضي الأميركيّ. (المصدر السابق)

القاضي المصريّ، نبيل العربي، الذي طالبت إسرائيل بإبعاده عن جلسة المحكمة في شأن هذه القضيّة، كتب في قراره: "نتائج المحكمة تعبّر عن هدف المجتمع الدوليّ. يجب على هذا الرأي أن يشكّل عصرا جديدا،

من شأنه أن يقود لسياسة قضائيّة عادلة في شأن فلسطين" .

وزير الخارجيّة الإسرائيلي ، سيلفان شالوم، قال : "إن إسرائيل ستواصل بناء الجدار في حدوده الحاليّة، وبأنه من المفضّل بأن يهتمّ الفلسطينيون بترك الإرهاب وبتحمّل المسؤولية. وفقا لأقوال شالوم، "فقدان التطرّق للإرهاب هو إثبات بأن الحديث يدور حول عمليّة سياسيّة أحاديّة الجانب بالأساس. الجدار هو جواب غير عنيف ودفاعيّ (المصدر السابق).

وفي ردّها على القرار صرّحت وزارة الخارجيّة الإسرائيلية : "كما توقّعنا، وكنتيجة لعمليّة أحاديّة الجانب اتّخذها مجلس الأمم المتّحدة، فإن القرار يتجاهل نهائيا كنه المشكلة وأسباب إقامة الجدار، التي تكمن في الإرهاب الفلسطينيّ. لولا الإرهاب لما كان هناك جدار" ، قالوا في الوزارة. "لم تكن أي دولة لتتصرّف غير تصرّفنا في مواجهة رحلة إرهابيّة إجراميّة كهذه. منذ إقامة الجدار الفاصل قلّ عدد المتضرّرين بشكل حادّ. الجدار يؤتي أكله؛ وهو وسيلة أمنيّة مؤقّتة وغير عنيفة، ومنقذة. طالما تواجد الإرهاب ستواصل إسرائيل حماية مواطنيها. هذا هو التزامها القانونيّ والأخلاقيّ" . (المصدر السابق)

كما وجاء في إعلان وزارة الخارجيّة الإسرائيلية: "تمّ الطلب من المحكمة بأن تتطرّق لقضيّة الجدار كنتيجة لعملية سياسيّة ملغيّة، تحفظّت إسرائيل وأكثر من ٣٠ دولة ديمقراطيّة عليها. لا تملك المحكمة الدوليّة في هاغ الصلاحيّة للبحث في المواضيع الموجودة في خلاف سياسيّ بين إسرائيل والفلسطينيّين. . . إسرائيل تعمل بشكل كامل لإيجاد التوازن الضروريّ بين احتياجات الأمن لمواطنيها وبين الاحتياجات الإنسانيّة للمجتمع الفلسطينيّ. هكذا سنواصل التّصرّف، وفقا لقرارات محكمة العدل العليا، الوحيدة التي تملك الصلاحيّة في التّطرّق لقضيّة من هذا القبيل" .

من الجدير بنا أن نؤكد هنا أن عدم إتمام خطة الجدار بالكامل وبالوتيرة التي يدعو لها معظم مصممي الرأي العام في إسرائيل لا تنبع فقط من صعوبات في الميزانية أو بسبب ضغوطات الرأي العام العالمي أو بسبب قرار محكمة العدل الدولية، وإنما يعدو الأمر ذلك كلّه ليصل إلى ضغوطات تمارسها بعض مجموعات اليمين المتطرف وبعض الأوساط الليكودية التي تخشى من أن يشكل الجدار في المستقبل أمراً واقعاً من شأنه أن يعرقل تجسيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة التي تنفي، بطبيعة الحال، إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل .

خطّة الانفصال (الانسحاب أحادي الجانب): معانٍ سياسيّة وأمنيّة

كانت خطة الانفصال التي أعلن عنها شارون في ربيع ٢٠٠٤ ، أحد الحلول التي رآها مستشارو رئيس الحكومة الإسرائيلية للخروج من مأزق سياستها الرافضة للتفاوض مع الفلسطينيين بدعوى عدم وجود شريك حقيقي للتفاوض. وقد يكون تعليلهم لذلك منوطاً بإعلان مسبق لشارون لطالما ردّده قبل اعتلائه سدة الحكم والقائل بعدم التفاوض مع الفلسطينيين في ظل استمرار النار أو عدم الانسحاب من أية بقعة في ظل هذه الظروف، أو قد يكون نتيجة للدعم الأميركي المطلق للسياسة الإسرائيلية الذي يعطي إسرائيل القدرة

على القيام بخطوات من جانب واحد دون اللجوء إلى التفاوض. فخطة الانفصال جاءت، إذاً، لتجيب على التزامات أيديولوجية سابقة لرئيس الحكومة تجاه جمهور ناخبيه، ولتحاول في الوقت ذاته مجابهة المستجدات على الأرض التي أوجبت الخروج للرأي العام ببصيص نور في نهاية النفق. ولكن المشكلة كانت في التناقض الموجود بين الالتزامين، ذلك التناقض الذي حاول المستشارون الإجابة عليه من خلال الغموض والمعاني الفضفاضة التي تضمنتها هذه الخطة بشكل لا يمكن الحسم التام فيها لأية جهة من الجهات الأمر الذي سيجعل التنفيذ عملاً في غاية الصعوبة. فيما يلي الخطوط العريضة للخطة كما وردت في مجلة الجديد الإستراتيجيّ، "عدكان إستراتيجي" (عدد تمّوز ٢٠٠٤):

- " الخروج من قطاع غزّة ومن شمال الضفّة الغربيّة، دون حضور عسكريّ ثابت، سوى في الحدود المصريّة.

- سيواصل الجيش الإسرائيليّ تواجده في حدود قطاع غزّة – مصر، محور فيلادلفي.
- تمّ تصنيف المستوطنات التي ستُخْلَى إلى أربع مجموعات: (أ) – المستوطنات المعزولة في قطاع غزّة (موراج، نتساريم، وكفار دروم). (ب) مستوطنات شمال الضّفّة (جنيم، كديم، شا-نور وحومش). (ج) مستوطنات غوش قطيف. (د) مستوطنات شمالي قطاع غزّة (إيلي سيناي، دوغيت ونيسنيت) – الأمر الذي يعني أن الإخلاء سيكون وفق مجموعات.
- النيّة موجودة لإتمام عمليّة الإخلاء حتى نهاية عام ٢٠٠٥.
- ستراقب إسرائيل المجال الخارجي للأرض على الحدود، وستسيطر بشكل خاصّ على أجواء غزّة وستواصل أيضا تنفيذ الفعاليّات العسكريّة في المجال البحريّ لقطاع غزّة.
- تحفظ دولة إسرائيل لنفسها الحقّ الأساسيّ في الدفاع عن النّفس، بما في ذلك اتّخاذ خطوات صدّ وردّ واستعمال القوّة ضدّ التهديدات التي يمكن أن تتشكّل في غزّة.
- توافق إسرائيل بأن تمنح استشارةً، معاونةً وإرشادا للقوّات الأمنيّة الفلسطينيّة لأجل محاربة "الإرهاب" والحفاظ على الأمن العام، وذلك بواسطة خبراء أميركيين، وبريطانيين، ومصريين، وأردنيين وآخرين. وتصرّ إسرائيل بألا يكون هناك حضور أمنيّ غريب في القطاع وفي الضفّة الغربيّة كاملة، دون التنسيق معها وأخذ موافقتها.
- مع مرور الوقت ستفحص إسرائيل إخلاء محور فيلادلفي ومنطقته وفقا للواقع الأمنيّ ولمدى التعاون مع مصر في تثبيت النظام. كما وستكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانيّة إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزّة، وفقًا للترتيبات التي ستقرّرها إسرائيل.
- لن تترك إسرائيل مساكن المستوطنين ومبانيهم الحسّاسة مثل الكنس. ستحاول إسرائيل تمرير المقرّات الأخرى، كالصّناعيّة، والتّجاريّة والزراعيّة، إلى أيدي جهة دوليّة تستعملها لصالح المجتمع الفلسطينيّ.
- من ناحية إسرائيل، ستكون القرارات التي اتّفق عليها الطرفان سارية المفعول.
- ستنظر إسرائيل بعين الإيجاب إلى مواصلة عمل المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة وجهات أُخرى تعمل في

عمليات التطوير المدنيّ التي تساعد المجتمع الفلسطينيّ " .

تخلق خطّة الانفصال هذه، تقريبا، انفصالاً تاما بين إسرائيل والفلسطينيّين في قطاع غزّة، لكن في أغلب مناطق الضّفّة فإنها تخلق واقعا وسطا، سيتواجد فيها، حتى بعد أن يتمّ إكمال بناء الجدار الفاصل الكثير من المستوطنات – وذلك شَرْقِي الجدار – وكثير من أفراد المجتمع الفلسطيني سيجدون أنفسهم في الجانب الإسرائيليّ من الجدار. وهذا واقعٌ غير مستقرّ.

والسؤال هو هل يمكن أن تكون خطّة الانفصال مرحلة أولى من خطّة أوسع تؤدي إلى انفصال تامّ بين إسرائيل والفلسطينيّين؟

على هذا السؤال يجيب مقال صادر في مجلة الجديد الإستراتيجي (عدد تموز ٢٠٠٤) قائلاً: " تشكّل خطّة الانفصال فرصةً لتكون تحولات ديناميكية إيجابيّة في منظومة العلاقات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة من شأنها أن تقلّل من الاحتكاك بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين في قطاع غزّة. كما وتشمل الخطّة رسالةً تنصّ على أن شارون جديّ في استعداده تقبّل حلّ يعتمد على أساس "دولتان لشعبين" ، والمنوطة بالثمن الغالي في إخلاء المستوطنات.

أن تكون خطّة الانفصال مرحلةً أُولى في حلّ الصّراع مع الفلسطينيّين، وأن تشكّل عنصرًا ديناميًا يحرّك عمليّة كهذه، كلّ هذا يتعلّق بنجاحها. المعيار الذي يقرّر نجاح تنفيذ الخطّة هو الوضع الأمنيّ الذي سيتشكّل في غزّة وفي شمالي الضّفّة، بعد الانسحاب" .

من الواضح أن كاتب المقال ينسب للخطة "نتائج مرافقة" محتملة وهي بطبيعة الحال غير مقصودة من المقترح. إذ لم يغير شارون انتماءه الحزبي، بين عشية وضحاها، من حزب الليكود إلى الحزب الشيوعي المؤمن بمبدأ "دولتان لشعبين" . فالمتمعّن في الخطة لا يجد ذكراً للدولة الفلسطينية وإنما الحديث دائماً عن "الفلسطينيين " بشكل مجرد. ثم ان السؤال هو كيف للكاتب أن يتحدث عن دولة فلسطينية في ظل التقييدات المفروضة على حدودها وأجوائها ومياهها الإقليمية بشكل يفرغ أية دولة أو أي كيانٍ سياسي من مضامينه ؟ .

والسؤال الآخر المطروح هو: هل تندرج هذه الخطّة تحت إطار حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيليّ كاملاً، أم أنها خطّة أحاديّة الجانب، تتعامل مع نفسها وفق مبدأ: (Gaza first and last)؟. وعلى هذا السؤال يجيب كاتب المقال ذاته بجملة من التساؤلات جاء فيها : " الخطّة هي أحاديّة الجانب، ومن الواضح أنه لا توجد نيّة للدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين. هل معنى ذلك أنه لن تكون هناك أية محادثات مع الفلسطينيين على تطبيقها ولن تحدث أية محاولة للتنسيق معهم في التطبيق؟

- ما هو مدى استعداد إسرائيل لتقبّل تدخّل دولي؟
- إلى أي مدى ستكون إسرائيل أيضًا مستعدة لإخلاء منطقة الحدود المصريّة، والسماح للفلسطينيين بفتح ميناء بحريّ وجويّ (مطار)؟
- أي واقع سيحلّ في قطاع غزّة بعد الانسحاب؟ هل ستتحكّم السلطة الفلسطينيّة في المنطقة، أم أن حماس ستسيطر، أم أن المنطقة ستنزلق ناحيَةَ الفوضى؟ وما هو استعداد إسرائيل للقيام بخطوات يمكن أن تؤثّر

في نتائج الانسحاب؟ وهل ستؤدي الخطّة إلى تخفيض مستوى العنف وتحسين مستوى الأمن كما يأمل واضعوها؟ " .

إن الغموض وعدم الوضوح الذي يكتنف هذه الخطة يجعل الاجابة على هذه الأسئلة أمراً شديد التعقيد، بشكل يجعلنا نفترض أن من صاغ هذه الخطة تعمّد هذا الغموض اعتقاداً منه بأنه لن يغضب أحداً ولكنه أغفل كما يبدو النصف الثاني للمعادلة وهو أن عدم إغضاب أحد من الممكن أن يعني عدم إرضاء أحد. وقد يكون قصده النهائي خلط الأمور لدرجة تقود إلى الحفاظ على الوضع الراهن وعدم تطبيق الخطة من الأصل.

أمّا بالنسبة للسيناريوهات الممكنة فيما يتعلق بإمكانيات تنفيذ الخطة فإنه يمكن حصرها في ثلاثة سيناريوهات أساسية وهي :

ا. عدم تنفيذ الخطة لإعتبارات داخلية إسرائيلية : هذا سيناريو وارد بسبب قسريات المبنى الإئتلافي (خاصة مع القوى السياسية عن يمين الليكود) وبسبب المعسكرات القائمة داخل الحزب الحاكم نفسه . هذا فضلاً عن الصراع على الرأي العام المتعاطف مع المستوطنين .

ب. تنفيذ بتنسيق مع السلطة الفلسطينية : تأتى هذا السيناريو بعد وفاة الرئيس عرفات وتولي ابو مازن دفة القيادة في السلطة الفلسطينية ، بشكل وضع المقولة الإسرائيلية حول عدم وجود شريك للتفاوض في ظل قيادة عرفات على المحك مجدداً.

ج. تنفيذ أحادي الجانب : هذا سيناريو ممكن كحل وسط بين الإمكانيتين الأوليتين ، بشكل يمكن أن يخفف من حدة الصراعات الداخلية الإسرائيلية من جهة ، ويطمح في الوقت ذاته إلى إبتزاز المزيد من التنازلات الفلسطينية من جهة أخرى.

٢. الأخطار الإستراتيجية المهددة لإسرائيل

٢ - ١ زوال الخطر الإستراتيجي العراقي(مرحلياً)

من الطبيعي بمكان أن يجمع معظم المحللين الإستراتيجيين المختصين، على أن إسرائيل هي إحدى الدول الأكثر استفادة من الإطاحة بالنظام العراقي السابق والتواجد العسكري الأميركي هناك. فهواجس الخوف والترقب التي كانت تنتاب المجتمع الإسرائيلي كلما زادت حدة التوتر بين الولايات المتحدة والنظام العراقي السابق لم يعد لها مكان أو مبرر. فموجة التزود بالوسائل الوقائية لاتقاء هجوم صاروخي (تقليدي أو غير تقليدي) محتمل وما يصاحبها من بنود جديدة في المصروفات والحملة الإعلامية ووسائل الإيضاح والإرشاد والتوجيه. . . الخ، لم تعد أمراً لازماً ، كما لم يعد هناك لزوم للخبراء والمحللين لشخصية صدام حسين والذين أطلوا على مستهلكي وسائل الإعلام بوتيرة متقاربة، يحللون ويرسمون السيناريوهات المختلفة لخطوات الرئيس العراقي المحتملة. والأهم من ذلك كلّه توفير المبالغ الضخمة التي كانت مرصودة لدرء الخطر العراقي المحتمل وتوظيفها في بنود أخرى في الميزانية. ففي تقرير " التوازن الإستراتيجي" لعام ٢٠٠٣ والذي نشره مركز يافه للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب جاء أن بمقدور إسرائيل أن تبحث من جديد ميزانية الأمن في

عهد ما بعد صدام بل ومناقشة مجددة لمفهوم الأمن الإسرائيلي العام. (تقرير التوازن الإستراتيجي، حزيران ٢٠٠٣) هذا الموقف قوّى من مواقف وزير المالية نتنياهو في صراعه مع وزارة الدفاع حول مطالبها من كعكة الميزانية. (ynet ٢٣ / ٦ / ٢٣) . هذا مع العلم أنه ما زال هناك خبراء إستراتيجيون يحذرون من التسرع بإسقاط الخطر الإستراتيجي العراقي بصورة نهائية وذلك قبل أن تتضح نتائج الصراع الجاري على الأرض العراقية حتى الآن .

٢ - ٢ الخطر الإستراتيجي الإيراني

أزاح ما جرى في العراق منذ احتلاله في ربيع ٢٠٠٣، عبئاً ثقيلاً عن كاهل مصممي السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية، ولكنه في الوقت ذاته عاد وشدد من جديد على خطر إستراتيجي جاثم شرق العراق وهو الخطر الإيراني، وخاصة الخطر الحاصل من إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية وما يتضمنه ذلك من معانٍ. وقد راقب الإسرائيليون عن كثب مجريات الأزمة الناشئة بين إيران ولجنة الطاقة الذرية العالمية (الناتجة اساساً عند ضغط أميركي يهدف الى منع إيران من الحصول على السلاح النووي) وأملوا أن تتمخض هذه الأزمة في النهاية عن تقييد قدرات المشروع الإيراني ومنعه من تحقيق التسلح النووي، الشيء الذي قد يجنب إسرائيل الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران. وبامكاننا الافتراض أن الطرف الإسرائيلي لم يكن مغتبطاً من دخول الأوروبيين للصورة لأن هذا الدخول أعطى الإيرانيين مساحة أوسع للمناورة ومكنهم (ولو إلى حين) من اتقاء ضربة أميركية وشيكة .

وفي مقال عنوانه "كبح التهديد النووي لإيران – الإمكانيّة العسكريّة" صدر في مجلة الجديد الإستراتيجيّ (عدد كانون الأول ٢٠٠٤)، وهي مجلّة سياسيّة تابعة لمركز يافه للأبحاث الإستراتيجيّة في جامعة تل أبيب، جاء أن "إيران جابهت في أواخر عام ٢٠٠٤ ضغطا أوروبيا رهيبا، تمّ دعمه بواسطة تهديد بنقل القضيّة لمجلس الأمن، لكي يقرّر الأخير بشأن فرض عقوبات على إيران بسبب نقض التزاماتها في إطار الوثيقة لمنع انتشار السّلاح النّووي. تحت هذا الضغط، قرّرت إيران العدول عن قرارها العلنيّ عام ٢٠٠٤ بمواصلة عمليّاتها في تخصيب اليورانيوم، وذلك بعد أن التزمت سابقا للحكومات الأُوروبيّة بتوقيف هذه الفعاليّات.

كانت نتائج هذا التغيير في موقف إيران أن وقّعت على اتّفاقيّة جديدة، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بينها وبين الدُّول الأُوروبيّة، وفقا لتلك الاتفاقية تعهّدت إيران مجدّدا بمواصلة توقيف كل الفعاليّات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم وبفصلِ البلوتونيوم. وفقًا للاتفاقيّة التي وُقِّعَت، سيظلّ التّوقيف جاريًا حتى تتواصل المحادثات بين الحكومات الأُوروبيّة وبين إيران، والتي ستبدأ في كانون الاول ٢٠٠٤، وسيكون موضوعها اتفاقيةً مجدّدةً طويلة الأمد.

ستكون الاتفاقيّة بعيد المدى معدّةً لتأمين كون الخطّة النّوويّة الإيرانيّة لمقتضيات السّلام فقط. وستشمل الاتّفاقيّة اتّفاقات في مواضيع القنبلة النّوويّة والتعاون التكنولوجي والاقتصادي، وأيضًا في قضايا الأمن.

لهذه الاتّفاقيّة أهميّة كبيرة، على الأقل على المدى القريب. فهي تشير إلى أن إيران حسّاسة للضغط الدولي

المُوَجَّه نحوها، وخاصّة حينما تواجه جبهةً موحّدةً أمامها. ندرك أيضا أنها تهتمّ بألا تُزَجّ لِعَزْلٍ سياسيّ وإطالة العقوبات الاقتصاديّة عليها. عدا ذلك، فإن توقيف فعاليّاتها النّوويّة المشبوهة، وإن كان ذلك لشهور معدودة، من شأنه أن يؤجّل سعيها نحو الحصول على السلاح النّوويّ ".

وقد خلص كاتب المقال إلى عبرة مفادها أن إيران ستعود لفعاليّاتها في مجالات تخصيب اليورانيوم أو إنشاء البلوتونيوم. هناك العديد من الأسباب لهذه الفرضيّة:

- خلقت الاتّفاقيّة نوعًا من الأمد المؤقّت. يدور الحديث هنا عن توقيف الفعاليّات، وليس عن إبطالها وتوقيفها نهائيًا. تعرض إيران موافقتها على اتّفاقيّة التّوقيف على أنها نابعة من نيّتها الحسنة، وليس من منطلق التزام قضائيّ. كما وأن إيران ترمز إلى أن هذا التّوقيف سيطول عمليًا لمدّة ستة أشهر فقط.
- عمليا، لا تحدّد الاتّفاقيّة مباشَرَةً مدّة التّوقيف، لكنها أقرّت أنها متعلّقة بمدة المحادثات التي ستُعْقَد بين إيران والحكومات الأُوروبيّة للتوصّل إلى اتّفاق بعيد الأمد. هناك العديد من القضايا الصعبة في المفاوضات والعصيّة على الاتّفاق، كتزويد إيران بفرن للأبحاث والوقود النّووي، وحينها ستتوقّف الاتّفاقيّات وسترى إيران في جهودها جهوداً شرعيّة لإعادة تجديد العمليّات لإتمام الفرن الذرّي.

من المتوقّع أن تتدخّل الولايات المتّحدة في حالة فشل مساعي الضغط الدولي للحصول على اتّفاق يجلب الاتّزان للشرق الأوسط. وبالفعل، فإن الولايات المتّحدة تشير من خلال الرمز إلى خطوة من هذا القبيل. فقد أعلنت السلطات الأميركيّة في الشهور الأخيرة بأنها ملزمة بإزالة الخطر الإيراني. حتى أن هذه السلطات لم تثق بتلك الاتفاقيّة التي تمّت بين إيران والدول الأوروبيّة، وصرّحت بأنها ستسرّع من تخصيب اليورانيوم قبل بدء تطبيق الاتفاقيّة.

والسؤال هنا في هذا السياق هو : ماذا بالنسبة لإسرائيل في هذه القضيّة؟ وعلى هذا السؤال يجيب كاتب المقال المشار إليه أعلاه قائلاً: " ينظر القادة الإسرائيليّون إلى الخطر الإيراني منذ بداية التسعينيّات بشكل جديّ جدًا وخطير للغاية، وعليه تتأتّى كافّة التحضيرات والاستعدادات وردود الفعل التي من شأنها أن تهيئ لإسرائيل ظروف هجوم من المتوقّع أن يحصل في حالة احتدام الوضع. ينبع الخطر والجديّة في تعامل إسرائيل مع هذا الموقف عامّة من تصلب القيادة الإيرانيّة في موقفها المعادي بشكل لاذع للسياسة الإسرائيليّة. القيادة الإسرائيليّة ترى في الخطر الإيراني الخطر الأكبر على تواجدها منذ قيام الدولة، إلى درجة أن هنالك من الباحثين من يخاف على مستقبل وجود إسرائيل جرّاء هذه العداوة اللدودة الكامنة بين الطرفين. . في الآن ذاته لا تقدّر الجهات الإسرائيليّة نفسها احتمال استعمال النظام الإيرانيّ سلاحه للقضاء على دولة إسرائيل، ويعود ذلك لثلاثة أسباب:

١. الدوافع الإيرانيّة: حيث ان الدافع من وراء اقتنائها سلاحا نوويا هو دفاعيّ هو ردعيّ بأساسه.
٢. الردع الأميركيّ: يعي النظام الإيراني مدى التزام النظام الأميركيّ بالوجود الإسرائيليّ، وللمحافظة على بقائه قويا ومعافى. وعليه فإنها لا تقبل بأي خطر من شأنه أن يلحق ضررا بإسرائيل. كما أن الولايات المتّحدة ستدخل مواجهة عنيفة مع إيران في حالة اعتداء إيرانيّ على إسرائيل.

٣. يتعلّق هذا السبب بالمدى الطويل، إذ تمرّ إيران في العقد الأخير في تحول ليس بسيطًا، يشهد ارتفاعا وهبوطا، يتلخّص بأن الجيل الشبابيّ هناك يطالب بالحريّة الفرديّة أكثر وأكثر من ذي قبل. هذا الأمر سيؤدّي إلى نشوء جيل أكثر اعتدالاً من الحاليّ وسابقه.

بالنسبة لهجوم إسرائيليّ محتمل على القواعد النوويّة الإيرانية فإن هذا الأمر أكثر صعوبة بكثير عن سابقة ضرب القاعدة العراقيّة عامَ ١٩٨١. الظروف الإيرانيّة أكثر صعوبة من تلك التي كانت للعراقيّة، فإن القواعد الإيرانيّة أبعد بكثير من العراقيّة عن إسرائيل، إضافةً إلى أن جزءا من القواعد الإيرانيّة يتواجد تحت الأرض. سبب آخر يردع إسرائيل عن ضرب القواعد النّوويّة الإيرانيّة هو التيقّظ الإيرانيّ للتحرّكات الإسرائيليّة ورصدها محاولات الهجوم المفاجئ.

وبناء على ما تقدّم يلخص الكاتب ردود الفعل التي من الواجب على إسرائيل القيام بها على النحو التالي : " على إسرائيل أن تَدَعَ النظام الدولي يستنفد حتى النهاية احتمالات المساعي السياسية الدبلوماسيّة للتوصّل إلى وقف الخطّة النوويّة الإيرانيّة، وعليها أيضًا أن تلجأ الى الإمكانيّة العسكرية وسيلةً أخيرةً فقط. لذلك على إسرائيل التجهّز مسبقا لكل ما يتعلّق بحصول إيران على قنبلة نوويّة، رغم مساعيها المكثّفة لكبح جماح هذه المساعي " .

٢ - ٣ منظمة حزب الله اللبنانية كخطر إستراتيجي

تعتبر منظمة حزب الله هي الأخرى، بالنسبة لإسرائيل، تهديداً أمنياً إستراتيجياً وذلك لعاملين مهمين: أولاً لامتلاكها صواريخ مهددة لشمالي إسرائيل، وثانياً لعلاقاتها المميزة مع إيران وسورية. وقد شَهِدَ عام ٢٠٠٤ تصعيدًا جديًا على الحدود الإسرائيليّة الشّماليّة مع لبنان، حيث كانت أكثر من حادثة احتكاكَ ما بين الجيش الإسرائيليّ وحزب الله الذي صَرَّحَ أمينه العام، الشيخ حسن نصر الله، بأنه سينتقم من إسرائيل جَرّاءَ تعرّضها لحياة كوادر قيادية للحزب في جنوب لبنان. وواصل نصر الله اتّهامه الجهات الإسرائيليّة باغتياله وأفاد بأن حزبه لن يتوانى عن تأخير ردّه الانتقاميّ. ("يديعوت أحرونوت" ،عدد ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٤).

ورداً على تصريحات حزب الله قال مسؤول أمني إسرائيلي كبير لـ ynet (٢٠ / ٠٧ / ٢٠٠٤) بأن الجيش الإسرائيليّ سيردّ على الأحداث الدائرة في الشمال بطريقة "غير دراماتيكيّة، لكن بالطبع بشكل رادع يؤكد قدرة الردع الإسرائيلية. إسرائيل لا ترغب بالتصعيد العام في الأجواء على الحدود الشّمالية، لكنها لا تستطيع أن تتحاشى الحدث الخطير الذي تمّ صبيحة اليوم" (يُقصَدُ هنا حادثة إطلاق النار على جنود إسرائيليّين تواجدوا على خطّ الحدود الشماليّة، حيث أصابَ قنّاص لبنانيّ جنوداً إسرائيليين. في نفس اليوم، أطلق أفرادٌ من حزب الله مرة أُخرى النّار تجاه مقرّ للجيش الإسرائيليّ، وكانت نتيجة ذلك إصابات خفيفة (المصدر السابق).

يقوم جهاز الأمن الإسرائيلي بتعقب عمليّات حزب الله بعد الانسحاب من جنوب لبنان، ويشيرون إلى تدخّل مباشر بين رجال التنظيم في السلطة الفلسطينيّة. إصبع الاتّهام الإسرائيليّة موجّهة إلى دمشق وطهران.

وقد حذّر رئيس جهاز المخابرات الإسرائيليّة بأن حزب الله ينوي الحصول على سلاح غير تقليديّ تدعمه في ذلك إيران وتموّله. (المصدر السابق).

كل ما قيل أعلاه لم يمنع إسرائيل من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله والتي نفذت في مطلع عام ٢٠٠٤ ولن يمنعها مستقبلاً، كما يبدو من إبرام صفقة أخرى تعيد المزيد من الأسرى العرب إلى عائلاتهم وقد تفك لغز الطيّار الإسرائيلي المفقود رون أراد . صحيح أن هذة الصفقة اضافت كثيراً من الأسهم إلى رصيد حسن نصر الله وأضرّت إلى حد ما بالهيبة الإسرائيلية، فقد كانوا على استعداد لـ"ابتلاع الضفدع" كما يقال من أجل إتمام هذه الصفقة ودفع قضية رون أراد إلى الأمام. هذا كلّه لن يخرج من الحسابات الإسرائيلية إمكانية التصادم مع حزب الله، ولكن يمكننا الافتراض أن ذلك لن يحصل على الأرجح قبل البت في قضية المفقودين الإسرائيليين وعلى رأسهم رون أراد.

٣. مستجدات سياسة التجنيد والتسليح

١ - ٣ الصناعات العسكرية الإسرائيلية

كان ازدهار الصّناعة الأمنيّة العسكريّة في إسرائيل نتيجةً لارتكازها على السياسة والظروف القائمة: حيث إن التهديدات الوجوديّة لإسرائيل من قبل الدول العربيّة أدّت إلى مَأْسَسَة نفسيّة وحقيقيّة لمفهوم مركزيّة السلاح في إسرائيل. لهذا السبّب شجّع واضعو السياسة في إسرائيل زيادةً سريعةً في صناعات السلاح المتواجد في حوزة الدولة، وإدخالها في منظومة صناعات السلاح المتقدّمة.

مع مرور السّنين، اتّضح لإسرائيل أنها لا تستطيع، نتيجةً لقيودٍ ماليةٍ وتكنولوجيّةٍ، التّنازل عن مزوّدي السلاح الأجانب. هذه النتيجة والاعتراف بها أيضا، أدّيا إلى سياسة مزدوجة في موضوع اقتناء الأسلحة للمقتضيات الأمنيّة. في حين واصلت الحكومة استنفاد كل فرصة لاقتناء أسلحة من الخارج، استثمرت كثيرا أيضا في مجال إنشاء صناعة أمن متطورة وذكيّة. فقد آمن واضعو القرارات بأن صناعة الأمن ستكون قادرة على ملاءمة سلاحها وتطويره، وذلك بواسطة إقامة مراكز الأبحاث والتطوير المتقدّمة جدا والمنصبّة جميعها في موضوع الأمن والسياسة العسكريّة. في حين ستكون هذه الصناعة أيضا مصدرا لتشغيل الكوادر المختلفة، وستساعد على تطوير مدنيّ وستكون مصدرا للدخل بواسطة التصدير. والأهمّ من ذلك كلّه، ستقلّص من التأثر بحظرِ سلاحٍ محتملٍ في المستقبل، الأمر الذي يمكّن إسرائيل من المحافظة على مجالٍ دبلوماسيٍّ وسياسيٍّ فعّالٍ وناجعٍ.

وقد تمّ استخلاص المعايير الموضوعة للتطوير والتصدير المحلّي الإسرائيلي الخاص بالسلاح، حسب الموازين التالية:

- السياسيّة: رفض الدول العظمى الأجنبية بيعَ أنظمة سلاح حيويّ لمتطلبات الأمن الإسرائيلية.
- الاقتصاديّة: التكلفة الأقلّ التي ترتبط بالمحلّي مقابل العالميّ المستورد، والقدرة على إطالة مدّة خدمة أنظمة القتال بواسطة تطويرها بشكل ملحوظ.

- العسكريّة: الإنجازات الرئيسيّة الإسرائيليّة، التي مكنت الجيش الإسرائيليّ من الحصول على تميّز وتفوّق في ساحة القتال، خاصةً في مجال القتال الإلكترونيّ.
- الاستراتيجيّة: إنشاء أنظمة سلاح خاصّة تتطلّب ردعا على مستوى المنطقة كاملةً، والتي لا يمكن الحصول عليها من أماكن أُخرى أجنبيّة.

ساعد البحث والتطوير الصناعة المحليّة في إسرائيل على تقليص اعتمادها على المصادر المزوّدة الأجنبيّة. الأمر الذي أدّى إلى زيادة الاستقلال الأمني والعسكري. كما وقدّمت إسرائيل حلولاً بواسطة حملات سريعة لزبائن في الخارج، يعتمد قسم منهم على تجربة الجيش الإسرائيلي في ساحة القتال. في الـ ٣٥ سنة الأخيرة ازدادت المبيعات المصدّرة ٨٠ ضعفا، من ٤٠-٧٠ مليون دولار في السبعينيات، إلى ٣-٤ مليار دولار في سنوات الألفين الأُولى. وقد وصلت هذه الصادرات العسكريّة إلى خُمس الصادرات الكليّة لإسرائيل. (الجديد الإستراتيجيّ، عدد كانون الأول ٢٠٠٤)

الجوانب المدهشة التي كانت نتيجة لهجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ غيّرت طريقة العمل العسكريّ، وكذلك المعدّات والتكنولوجيا الداعمة للقتال. إذ يسود في هذه الأيام الاعتقاد بأنه لا يمكن هزم الأعداء الذين لا حدود لهم، لا يمكن هزمهم وفق مفهوم متوقّع مسبق يعتمد على تشغيل كوادر وبرامج مدروسة. مضت الفترات التي سادت فيها التفجيرات المكثّفة للأهدًاف العدوّة. تحت كلّ هذا، هنالك حاجة كبيرة وواضحة إلى حلول عسكريّة محنّكة، سريعة ودقيقة. يتجلّى هذا الأمر بوساطة غزو العراق بقيادة الولايات المتّحدة، والتي أعطت فرصة لاستعمال التكنولوجيا العسكريّة المتطوّرة، كطيّارات دون طيّارين، أو تطبيقات عسكرية محنكة وحاذقة تعتمد على الأقمار الاصطناعيّة. لم يكن لإسرائيل مساهمة معلنة في حرب العراق، لكن نوع المنتجات والتكنولوجيا التي أُدْخِلَت للاستعمال بواسطة الولايات المتّحدة وحلفائها تلائم المجالات المركزيّة التي بدأت إسرائيل بالتعامل معها منذ سنين معدودة. تشمل هذه المجالات القتالَ المتواصلَ ليلَ نهارَ، وتجسّساً مُحَتْلَنٌ دائمًا، وأنظمة سيطرة قتاليّة، وسلاحاً أرضيّاً وطائرات صغيرة دون طيّار. (المصدر السابق).

٢ - ٣ قضايا التجنيد

خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية تراوح تعامل الرأي العام الإسرائيلي مع قضية الجيش بين قطبين: الأوّل: منعطفات في قضايا تتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين، والتي أشعلت نقدًا في اليسار تجلّى في رفض الخدمة العسكريّة. والثاني: التوتّر بين المستوطنين والجيش المسؤول عن أمنهم (والذي من المتوقّع أن يصلَ إلى ذروته أثناء إخلاء المستوطنات)، والصراع على الصلاحيات المتقاسمة ما بين الضبّاط ورجال الدين الرابانيم، فيما يخصّ الجنود الذين يرتدون "الكيباه".

- **مظاهر رفض الخدمة للمجنّدين الإسرائيليين في المناطق الفلسطينية**: تعددت أشكال وأسباب ومواقيت رفض الخدمة في المناطق الفلسطينية من قبل جنود إسرائيليين : فبعضهم رفض الخدمة من منطلقات ضميرية كنشطاء اليسار الرافضين لمبدأ الاحتلال أو بعض الجنود من العرب الدروز، وبعضهم احتج على

مقدار وأشكال القوة المستعملة ضد الفلسطينيين كمجموعة الطيارين الرافضين للاشتراك بقصف المناطق الفلسطينية على سبيل المثال .

- **رافضو الخدمة من منطلقات ضميرية** : في إطار ٢٤ دولة، إسرائيل من بينها، تعمل "لجنة ضمير" كمسؤولة عن منح الإعفاء من التجنّد العسكري لرافضي الحروب، لكن هذه اللجنة تعد هيئة عسكريّة فقط في إسرائيل والإكوادور. وعليه ليس من العجب أن تكون نسبة المقبولين من المتقدّمين لطلب الإعفاء لا تتجاوز نسبة الـ ٥ ,٩٪ فقط، مقارنةً مع ٦٠٪ لدى باقي الدول. التمس ثلاثة شبّان إسرائيليون من أولئك الذين رُفِضُوا إلى محكمة العدل العليا. في البروتوكولات الخاصّة بمباحثات اللجنة في ملفّاتهم يمكننا أن نجد الكثير الكثير من الغضب تجاههم والقليل جدا من التفهّم لنظريّة معاداة الحروب. ("هآرتس"، ٣/ ٣/ ٢٠٠٤).

إعترفت عشرات الدول في الحقّ الأساسيّ لهذه المجموعات الرافضة بإعفائها من الجيش والخدمة فيه. لكن، فقط ٢٤ دولة، ومن بينها إسرائيل، حرصت على إنشاء هيئات ومنظومات يمكن لرافضي الخدمة الضميريّين أن يتوجّهوا إليها لكي تتمّ الموافقة لهم على طلباتهم بالإعفاء من التجنّد. في البداية، رفض الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع طلب المنظّمة الدوليّة لرافضي التجنّد في أن يمنحوها أية معلومات إحصائية وتفاصيل أخرى عن طرق معالجة موضوع الرافضين للتجنّد في إسرائيل. فقط بعد مرور ثلاث سنوات، وفي أعقاب توجّهات متكرّرة ومستحثّة من قبل منظمة حقوق المواطن (والتي تعتمد أساسا على حق حرية المعلومات)، ارتأى الجيش الإسرائيلي منح معلومات إحصائيّة عن هذه الظاهرة. في السنوات الثلاث ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، هذا ما تشير إليه المعلومات التي مُنِحَت، تمّ تقديم ١١٥ طلب إعفاء من الخدمة العسكريّة في الجيش الإسرائيليّ، وقد ارتكزت تبريرات هذه الطلبات على الناحية الضميريّة الرافضة للخدمة العسكريّة، ومن هذه الطلبات تمّ قبول ٩ منها فقط والمصادقة عليها. أي ما يعادل ٥ ,٩٪ من مُجمل ما تمّ تقديمه من طلبات. فقط ٥ من الذين تقدموا بهذه الطلبات كانوا شبانا قبل التجنّد أو جنودا في الخدمة الثابتة، أما الستة الباقون فقد كانوا جنود احتياط. تقريبا ٥٠٪ من المتقّدمين للإعفاء، ٥٣ من ١١٥، كانوا شبانا على وشك التجنّد الإلزاميّ، لكن فقط ثلاثة منهم، أي ٦ ,٥٪ تمّت الاستجابة لهم. يتمّ التباحث في شؤون المتقدّمين للإعفاء من التجنّد على يد هيئة عسكرية، اسمها الرسميّ "اللجنة لمنح الإعفاء من الخدمة الوطنيّة على خلفيّة ضميريّة". تمّ إقامة هذه الهيئة لأوّل مرّة عام ١٩٩٥، وطرق عملها ظلّت منذ ذلك الحين، وحتى وقت ليس بطويل، مشوبة بالغموض الذي يكتنف كافّة تفاصيلها. الالتماسات الثلاثة التي تمّ تقديمها إلى محكمة العدل العليا مؤخرا، تكشف الكثير من الطرق المُعادِيَة تجاه من يتقدّم لها بهذه الطلبات. ("هآرتس"، ٣/ ٣/ ٢٠٠٤).

ومن القضايا التي تعاملت معها السلطات الإسرائيلية في هذا المجال قضية خمسة من رافضي التجنيد في المناطق الفلسطينية. فقد وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (عدد ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤) أنه تمّ الإفراج عن خمسة رافضين للخدمة العسكريّة .

كان السّؤال المركزيّ الذي أقلق هؤلاء الأشخاص وذويهم متعلّقاً بيوم الأحد التالي لموعد الإفراج عنهم . لقد تلقّى الخمسة أوامر حضور يوم الأحد صباحا للمثول أمام المحكمة، التي ستبلغهم فيها سلطات الجيش

حول ما إذا سيتمّ إرسالهم إلى لجنة إعفاءات من الخدمة، أو أنهم ينوون مطالبتهم بالتجنّد.

ومن القضايا الأخرى في هذا الصعيد قصة العدد المتزايد لطالبي الإعفاء من الخدمة من أوساط العرب الدروز (الذين كان موضوع تصرفات المجندين منهم في الأراضي الفلسطينية مثار جدل ونقد شديدين في الصحافة العربية) وقد أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت " (عدد ١/ ٦/ ٢٠٠٤) قصة أحد المجنّدين من العرب الدروز الذي سجن على خلفية رفضه الخدمة حسبما جاء على لسانه قائلاً: "بعد أن قاموا باعتقالي ٥٦ يومًا، وجّهوني إلى لجنة. وعندما قلت لهم إني أرفض الخدمة العسكريّة لأنّني عربيّ، كان صعبا عليهم تصديقي. قالوا لي إنني بالنسبة لهم درزي، لا عربي. شرحتُ لهم أني قبل كل شيء عربيّ. قالوا: أثبت بالأوراق الرّسميّة أنّك عربيّ. قلت لهم: لا يوجد بحوزتي أوراق كهذه، عندها أعادوني إلى السّجن" (صقر نفّاع، ١٩ عامًا، بيت جنّ).

في المجتمع الإسرائيليّ لا يتحدّثون كثيراً في هذا الموضوع. إنه أحد المواضيع شبه المحرّمة، بقرة مقدّسة من الأفضل عدم الاقتراب منها. لكن، من وراء الكواليس، تنتشر ظاهرة رفض الخدمة العسكريّة كواجب عند بعض أقسام الطّائفة العربية الدّرزيّة. واجب الذكر أن الحديث هنا لا يدور حول دروز هضبة الجولان الذين لا يعترف أغلبيّتهم بضم الجولان إلى إسرائيل ويرون أنفسهم تابعين لسورية. وإنما الحديث هنا عن شبّان يقطنون في الجليل، قد خدم وما زال يخدم ذووهم في الجيش.

حسب معطيات إحدى المنظّمات الرّافضة للخدمة في الجيش الإسرائيلي لدى الطّائفة الدرزية "لجنة المبادرة الدّرزيّة العربيّة"، وصلت نسبة الرافضين الدروز للخدمة العسكريّة مؤخّرا إلى ٤٠٪ من مجموع المجنّدين والخادمين في الجيش. في اللجنة يقولون إنّ ما يقارب ٣٠ رافضًا للخدمة العسكريّة متواجدون في السّجون العسكريّة، بالإضافة إلى ما يصل إلى ٣٠ متهرّبا من الخدمة لأسباب تتعلّق بالاقتصاد والضّمير. شهريا يتمّ الإفراج عن رافضين للخدمة يتراوح عددهم من ٥-١٠ (المصدر السابق).

جاء على لسان أحد الرّافضين الدّروز، وقد تلقّى في الآونة الأخيرة إعفاءً من الخدمة، صقر نفّاع، ١٩ عامًا، من قرية بيت جنّ، قائلاً: "رفضت الخدمة بدافع قوميّ. أنا عربيّ فلسطينيّ وغير مستعدّ لأن أكون شريكا في الإرهاب الذي يقوم به الجيش ضد الفلسطينيّين. كما وأن لي أقرباء في كلّ من سوريا ولبنان أنتمي إليهم" (المصدر السابق).

أُقيمَ قبل حوالي عامين اجتماع للرافضين من العرب الدروز للخدمة العسكريّة في قرية يركا، حضره ما يقارب ألف داعم لرفض الخدمة العسكريّة يشمل أعضاء كنيست ورجال دين. كما وتمّ تجميع ١٠٠٠٠ توقيع تأييدا للرفض العسكريّ. ولكن هذه التفاصيل كلها لا يمكن ان تنبئ بشكل واضح عن ظاهرة مؤثرة جارفة لدى الشباب الدروز ولكنها بطبيعة الحال مؤشر واضح لظاهرة متنامية آخذة بالتبلور.

- **رافضو الخدمة على خلفية آليات العمل** : ومن قضايا الرفض على خلفية شكل وآليات القوة الإسرائيلية المستعملة في التعامل مع الانتفاضة وحجمها كانت قضية الطيارين الـ٢٨ الذين وقعوا على عريضة يرفضون من خلالها قصف المناطق الفلسطينية الآهلة. وعلى أثر ذلك قام قائد سلاح الجوّ دافيد حلوتس بإقالتهم

مُوضحا لهم بأن الهجوم على "المخرّبين" هو "عمليّة قانونيّة وأخلاقيّة". وقد صَرَّح النقيب المفصول مُعَقِّبا على هذه الخطوة: " ويل لدولة تقيلُ طيّارين يرفعون شارة التّحذير".

وَقَّعَ الطيّارون على العريضة التي ينفون فيها العمليّات الأخلاقيّة العسكريّة للجيش ويفنّدون مزاعم القيادات العسكريّة الإسرائيليّة القائلة بشرعيّة عمليّات الجوّ العسكريّة ضد المواطنين في الضفّة الغربيّة.

قال النّقيب ي. بأنه خلال المحادثة التي تمّت بين الطّيارين وقائد سلاح الجو، أوضح لهم قائد سلاح الجوّ موقفه، وأكد لهم بأن هجمات سلاح الجوّ والطيران الإسرائيليّ هي هجمات قانونيّة وأخلاقيّة، بما في ذلك هجمات التّعرّض لصلاح شحادة في غزّة.

"كان ادّعاؤنا بأن أمرا من هذا القبيل هو أمر غير أخلاقيّ، ولذلك لن ننفّذه. فتمّت إقالتنا"، قال النقيب ي. وأضاف بأنه " ويل لدولة تقيل طيّارين يرفعون شارة التّحذير الأخلاقيّة، ويحاولون الدفاع عن هيئتها. من جهتنا، سنقوم بدراسة خطانا لاحقًا".

قام بالتّوقيع على عريضة الطّيّارين ٢٨ طيَّارًا في خدمة الاحتياط، منهم تسعة طيّارين فعّالون في الخدمة. وبعد ذلك بأيام قام بالتراجع عن هذه الخطوة العديد من الطيّارين وتمّت إضافة جُدُد.

في عريضتهم التي لاقت أصداءً هوجاء، كتب الطيّارون بين ما كتبوا، بأنهم سيواصلون الخدمة في كلّ خدمة تحمي الوطن، ولكن بالرغم من ذلك، فإنهم يرفضون تنفيذ عمليّات غير قانونيّة كهجوم على مراكز تعجّ بالسكّان والمواطنين الأبرياء. وفور نشر هذه العريضة أَمَرَ الجنرال حلوتس بإيقاف عمل الطيّارين الموقّعين على العريضة والذين هم في إطار الخدمة الفعّالة ("يديعوت أحرونوت"). وتحت عنوان "قضية الطيّارين، ثلاث ملاحظات" قالت صحيفة "معاريف" في(٥/ ٢٠٠٤) :

"يجب أن نقول شكرًا للطيّارين، الذين يذكّروننا بأضرار الاحتلال، وبوجود الخطّ الأخضر. أوجدت هذه القضيّة بلبلة بين صفوف الجماهير، فهي من جهة أوضحت بأن غالبيّة الطيّارين ليسوا من فئة الطيّارين الذين يقلعون لغارات التصفية، ومن جهة ثانية كان الكثير من الادّعاءات التي تحرم هؤلاء الطيّارين من حريّة تعبيرهم عن المواقف السّياسيّة. لكن وفي معمعة هذه الهجمة اختفت القضيّة المركزيّة: لا يدور الحديث عن قضايا قضائيّة أو إداريّة، وإنما عن قضيّة أخلاق. وخلافًا للعديد من الآراء التي راجت، فلم تأت العريضة بأي ضرر يذكر للدولة ولا مناعتها الأمنيّة. على العكس، فإن حقيقة وجود قَلِقِين من المعنى الأخلاقيّ الثّقيل بين صفوف مرتدي الزيّ الرسميّ، (ليسوا قلقين فقط من المساس بالأبرياء أثناء عمليّات التصفيّة، وإنما من الاحتلال نفسه) إنما تدلّ على حصانة المجتمع.

جيّد أنه يوجد إسرائيليون، سواء كانوا رافضين للخدمة أم لا، المهم أنهم لا يحنون رؤوسهم صامتين وإنما يعبّرون عن رأيهم، وبصوت عالٍ، في تواصل سياسة القوّة، التي لا يمكنها أن تقضي على الإرهاب، بل تزيد من حدّته.

أما فيما يتعلق بالقطب الثاني لإداء الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتعلق بالإخلاء المحتمل للمستوطنين اليهود بالقوة، فقد أعلن في المستوطنات عن نيتهم وضع "رقع برتقالية" على ملابسهم

وذلك رغبة منهم بالتذكير بـ"الرقع الصفراء " التي وضعها جنود ألمانيا النازية على ملابس اليهود المرشحين للإبادة. وعند بدء بعض المستوطنين بوضع هذه الرقع بشكل فعليّ على الملابس دار جدل حاد داخل الرأي العام الإسرائيلي الذي استنكر بمعظمه هذا العمل. فقد قدّمت عضو الكنيست من حزب العمل، يولي تمير، اقتراحا لقانون يحظر استخدام الرموز والتشبيهات التابعة لفترة الكارثة اليهوديّة "الهولوكوست"، لغير أغراض التعليم والتخليد لهذه الكارثة. وهذا جاء بعد قيام مستوطنين من قطاع غزّة بوضع "رقعة برتقاليّة" على لباسهم كنوع من الاحتجاج على خطوة إخلائهم أثناء الانفصال.

مدير مركز "ياد فشيم"، أفنر شليف، اعترض هو أيضًا على استخدام ذكر الكارثة لأغراض سياسيّة. وفي إعلان قام بنشره، نادى شليف "بالامتناع بكل شكل من الأشكال عن استخدام الرموز والمصطلحات المستقاة من الكارثة، وبالأساس من المقارنات المفنّدة ما بين الواقع الراهن وما بين الكارثة. نيّة لبس "رقعة برتقاليّة" تشوّه الحقائق التاريخية وتتسبّب بتقليل قيمة ذكرى الكارثة". وأضاف: "من المهمّ بأن تشكّل ذاكرة الكارثة عاملاً موحِّدا في المجتمع الإسرائيليّ وليس العكس".

كما وشجب أيضًا مركز "فيزنتال" ظاهرة "الرقع البرتقاليّة" وجاء في إعلان شجبه : "خطّة الانفصال ليست بتذكرة أُحاديّة الجانب للمحتلّين"("هآرتس"، ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤).

٣-٣ الجدل حول أخلاقيّة تصرفات وسلوك الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية

في عددها الصادر في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، نشرت صحيفة "هآرتس" تقريراً حول زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعلون لمقر قيادة الجيش الإسرائيلي في منطقة رام الله والتي ناقش فيها مع الجنود والضباط القضايا التي انكشفت مؤخّرا، والتي نكّل خلالها جنود إسرائيليون بمواطنين فلسطينيين، إضافة إلى التخوّف من موجة رفض الخدمة العسكريّة بشكل جماعيّ من قبل الجنود المتدينين، في حال تنفيذ خطّة الانفصال. أجرى يعلون محادثة مطوّلة مع ضبّاط الكتائب والفصائل التي تخدم في تلك المنطقة. كان اللقاء خير مثال على الصراعات الداخليّة التي يتواجد الجيش الإسرائيلي فيها. عرض الضباط أكثر من مرة مواقفهم المتناقضة. طلب يعلون الاستماع إلى ضبّاط عن "أحداث ذات قيمة خاصّة". قال أحد المشاركين ان اثنين من الجنود قاما بإلقاء حجارة من على ظهر بناية صوبَ سيّارة أُجرة فلسطينيّة، ووفق ادّعائهم كان ذلك نتيجة "الملل". أُرسل كلاهما إلى السّجن، وتمتّ إقالة أحدهما من وظيفته القتاليّة. وتمّ التصريح عن جندي آخر ركل معتقلاً مكبّل الأيدي. أخبر صديقه عن هذه الخطوة لضابط الكتيبة، وعليه تمّت محاكمته التي أقرّت باعتقاله. ولكن الجنود صرّحوا أيضًا بأن الوضع اليوم أفضل بكثير ممّا كان عليه في أواخر أيام الانتفاضة الأُولى.

قال أحدهم إن أقوال يعلون أثارت انطباعه خلال حديثه في اجتماع سابق عُقِدَ في أعقاب قضية "التنكيل بجثّة" الطفلة من رفح، وإنه في "المستويات العليا هنالك شعور بأنه في الأسفل يوجد فقدان سيطرة. "هذا ليس بصحيح، والإعلام ينفخ الأحداث الشّاذّة". قال ضابط كتيبة ثان مخالفا الأقوال التي ذكرها زملاؤه: "هذه الأقوال، وكأن كل شيء على ما يرام، وذات مرة كنا أقلّ جودة وعملية، نحن الجيش الأكثر أخلاقيّة في

العالم – هذه ليست الرسالة التي علينا إيصالها. يجب أن نفهم بأن على الجيش أن يحرّك نفسه وفقا للمستوى الأخلاقيّ الخاصّ بالمجتمع. الإعلام لا يهمّني. المقياس الوحيد هو ما يتوقّعه مني المجتمع. هنالك أحداث شاذّة تحتاج إلى أكثر من علاج موضعيّ، نحتاج إلى ضبط سلوك الضبّاط. تبدأ المشكلة الأخلاقيّة حينما ينتهي العلاج المكثّف لقضاياها" (المصدر السابق).

بدا قائد هيئة الأركان العامة وكأنّه يوافق أقوال هذا الجنديّ. "أيضًا أنا لا أُحب تلك الأقوال التي مفادها بأننا الجيش الأكثر أخلاقيّة في العالم"، قال يعلون، (وخالف في ذلك وزير الأمن، الذي يدّعي باستمرار ومنذ بداية الحرب، وخالف أيضًا رئيس الحكومة الذي وصف الجيش الإسرائيلي بهذه الطريقة فقط قبل أُسبوعين). "يجب علينا أن نثبت ذلك كلّ يوم. من المفضّل أن تتحدّث أفعالنا باسمنا وليس العكس. يجب أن ندعم الجنود في عمليّاتهم، لكن حينما يقومون بشيء غير شرعي يجب معالجة ذلك. بعثنا الجندي في مهمّة صعبة تتلخّص في وقوفه على الحاجز، لكننا لم نصادق له بأن يكسر أضواء سيّارة الأُجرة التي أغاظه صاحبها. السؤال الجوهريّ هو، حينما يرى الضبّاط حَدَثًا شاذا، هل عليهم أن يعالجوا الأمر أم أنّ عليهم التزام الصمت والتجاهل؟ وهل يُرَبَّى الجنود بالتبليغ عن أُمور كهذه، والتي يخشى الضبّاط من معالجتها".

ومن القضايا التي يدور حولها جدل إعلاميّ في وسائل الإعلام الإسرائيلية موضوع "طهارة السّلاح"، وهو موضوع طالما استعمل في القاموس السياسي والعسكري الإسرائيلي للتدليل على "تميّز" الجيش الإسرائيلي عن الجيوش الأخرى في المنطقة.

وفي تقرير نشرته صحيفة "معاريف" جاء أن "شموئيل توليدانو، نائب رئيس الموساد سابقًا، وَجَّهَ نقدا لاذعا ضدّ الجيش والقائم عليه، رئيس هيئة الأركان العامّة الجنرال موشيه يعلون، وقتَ اجتماع مجلس السلام والأمن في رمات غان. إذ قال طوليدانو أثناء الاجتماع: "إنّ مستوى الجيش الأخلاقيّ آخذ في التّدهور وإنه يفقد قيمة طهارة السّلاح". ("معاريف"، ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٤).

ومن قضايا التجاوزات الأخلاقية التي أثيرت في وسائل الإعلام تنكيل ضابط (برتبة قائد فرقة) بجثة الفتاه الفلسطينية إيمان الهمص واستعماله في التنكيل طريقة "تأكيد القتل". وقد تفاعلت هذه القضية كثيراً عندما كشفت المذيعة إيلانا ديّان في برنامجها التلفزيوني المشهور "عوبدا"، الحقيقة القاطعة. تفاصيل جديدة عن الحادث يظهر فيها الضابط يسرد التفاصيل المقشعرة للأبدان، لا سيّما إصراره على عدم اعترافه بالخطأ واعتقاده الراسخ بأنه بفعلته تلك أدى واجبه على أتم وجه. ولكن الأنكى من ذلك كلّه لجوء بعض الصحف للدفاع عن فعلة الضابط أو محاولة تبريرها كما فعلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤) التي قالت:

" كان موت إيمان الهمص ابنه الثلاثة عشر عامًا برصاص جنود إسرائيليّين حادثًا رهيبًا. من الصعب مجاراة الحقيقة القائلة بوصولنا إلى وضع يقوم فيه جنود الجيش بإطلاق النّار على فتاة فلسطينيّة في الوقت الذي يؤكّد فيه ضابط الكتيبة قتلها. واضح أن من الضروري الاستمرار في التحقيق مع ضابط الكتيبة. ولا شكّ أنه من الواجب محاولة منع إصابة غير ضروريّة في حقّ الأبرياء والاستهتار بأرواحهم. لقد ظنّ قائد الفرقة، كما يتّضح من أقواله، أن الجسم القادم إلى المقرّ هو فتاة يتراوح سنّها بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، وان الحقيبة

التي تحملها من شأنها أن تحوي متفجّرات. جنود آخرون ظنّوا أنها في سنّ صغيرة ربما تكون ابنة عشرة أعوام، لكن في السّنوات الأخيرة تمّ ضبط أطفال فلسطينيّين عند حواجز الجيش لا تتعدّى أعمارهم العشرة، قامت منظّمات إرهابيّة باستخدامهم كمتفجّرات متحرّكة، وساذجة كما تبدو للعيان. لقد خَطَت إيمان الهمص في "منطقة أمنيّة" تعتبر تعليمات إطلاق النّار فيها مختلفة عن تعليمات إطلاق النّار في مناطق عاديّة، والسّكّان المحليّون يعون ذلك جيدًا. يبدو أن إيمان اعتادت المرور من طريق أُخرى، وكان من الطّبيعيّ أن يشكّ الجنود بالجسم الحامل للحقيبة والذي يقترب صوبهم بغية إحداث ضرر. لكن احتمال قيام مخرّبين بإرسال الفتاة إلى المكان في نطاق محاولة اختبارهم ردّ فعل الجنود قبيل انفجار مخطّط ، هو احتمال قائم " . واللافت للنظر في تناول الإعلام الإسرائيلي لهذه القضية هو عدم حسمه الواضح بالنسبة لبشاعة فعلة الضابط ولجوئه للبحث في أمور أقل اهمية كهوية الضابط القومية (من إحدى القرى الدرزية في الجليل الأعلى) أو مدى فهمه وتفسيره لتعليمات إطلاق النار، وذلك على الرغم من البينات المصورة التي عرضت في البرنامج التلفزيوني المشار إليه أعلاه وشهادات جنود الفرقة الواضحة المدينة للضابط.

٤ : العلاقة بين السلطات الأمنية الإسرائيلية والإعلام الإسرائيليّ والأجنبيّ

في أوقات التأزم والحروب تأخذ العلاقات المتبادلة بين السلطات (السياسية والعسكرية) أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً وإشكالية وهي نابعة من تضارب مصالح (نظري على الأقل) وتوجهات بين الطرفين . فالسلطة تسعى لمراقبة ما يقال ويعرض وتسعى إلى مراقبته وتحديده بشكل لا يسيء إلى صورة أدائها في الأزمة، في حين يسعى الإعلام إلى تأدية دوره في التغطية والعرض والتوجيه بغير قيود. ولكن علينا أن نفرّق هنا بين إعلام مجند وإعلام متجند، وبين إعلام محليّ وبين إعلام أجنبي. وفي السياق الإسرائيلي علينا أن نفرّق بين علاقة السلطة مع وسائل الإعلام الإسرائيلية والأخرى غير الإسرائيلية.

٤ - ١ العلاقات مع الإعلام الإسرائيلي

إن المراقب للعلاقات الناشئة في سنوات الانتفاضة الأخيرة بين السلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية وبين المؤسسة الإعلامية ، لا يسعه إلا أن يلاحظ تقارباً معيناً يصل في بعض الأحيان إلى التجند الإعلامي من قبل وسائل الإعلام في خدمة القضايا التي تطرحها المؤسستان العسكرية والسياسية. وبطبيعة الحال فان هذا التجنّد هو تجنّد نسبي يختلف من وسيلة إعلام إلى أخرى وهو أكثر في وسائل الإعلام الرسمية التي يسيطر على أدائها أشخاص مقربون من اليمين عيّنوا من قبل حكومة اليمين بغرض تغيير "الميول اليسارية للإعلام " كما حلا لمصممي الرأي العام اليمينيين، الذين طالما ما أسبغوا على الصحافة الإسرائيلية هذه الصفة، أن ينعتوها. ولعل ما نراه من تجند لهذه الصحافة هو محاولة منها في نزع صفة "اليسارية " عنها. وعلى الرغم من جهود النزع هذه الا أن البعض ما زال يتهمها بهذه الصفة. ففي مقال لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (١٦/ ١١/ ٢٠٠٤) يحمل عنوان "الإعلام يساعد حسن نصر الله! " جاء: "صَرَّحَ مصدر أمني كبير في

الجيش الإسرائيلي بأن الإعلام يساعد حسن نصر الله، موضِحا بأن الإعلام الإسرائيلي "ينفخ" ما يحدث في الحدود الشّماليّة ويلعب إلى صفّ الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله. وفقًا لأقواله: "كلّنا نتحدّث وكأنه ستُطْلَقُ نحونا قنبلة ذريّة، لكن كل ما في الأمر أن ذلك كان طائرة صغيرة دون قائد (مزلاط) قامت بغارة جويّة قصيرة وعادت أدراجها". والمقصود بطبيعة الحال اختراق طائرة صغيرة بلا طيّار أطلقها حزب الله للمجال الجوي الإسرائيلي دون اكتشافها من الدفاعات الجوية الإسرائيلية، الشيء الذي أثار ضجة إعلامية كبيرة ضايقت كما يبدو المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فلجأت إلى هذا التصريح. وللتخفيف من حدة تأثير الجدل الإعلامي على الرأي العام الإسرائيلي قال مسؤول كبير في الجيش الإسرائيليّ لموقع ynet الإخباري إن الأحداث في الشّمال لا تُعْتَبَرُ تصعيدا خطيرا، وإنما نفخ إعلامي. "يوجد هنا العديد من الأحداث التي يمكنها أن تُشَكِّلَ قضيّةً. حينما نفكّر بأن هذه قضيّة، نحن أيضًا بدورنا سنوقفها عند حدّها. إعلاميا الأمر منفوخ قليلاً، يجب أن نضع ذلك في مكانه الملائم".

وأضاف الضّابط مهاجما الإعلام الإسرائيليّ الذي، حسب رأيه، يعاون نصر الله في الحرب النفسيّة التي يديرها: "نصر الله يلعب بجميع الإمكانيّات. وهو يلعب على وتر الوعي بالأساس، وعلينا ألا نهمل ما يقول. من المؤكّد بأن نصر الله أخذ عملية صغيرة وصاغ منها فاعليةً وتأثيرا كبيرين، ونحن نعاونه كثيرا في تطرّقنا له. جميعنا يتحدّث هنا وكأنه بعد قليل ستُطْلَقُ نحونا قنبلة ذريّة. من الواضح أنني لا أنظر بعين الرضا لعملية دخول طائرة دون قائد في غارة قصيرة لها فوق نهاريا وهروبها، لكن ذلك ما هو إلا طائرة صغيرة دون قائد أغارت وهربت".

وفي تقييمها للخطاب الإعلامي الإسرائيليّ في السنة الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بالمبادرة الإسرائيلية للانفصال جاء في مجلة "العين السابعة"، "هعاين هشبيعيت" (تشرين الثاني ٢٠٠٤) الوصف التالي: "إذا قمنا بمسح شامل لكافّة تفرّعات الإعلام المسموع والمكتوب والمرئي، خلال الفترة الأخيرة، في الأسابيع والشهور الأخيرة، لا بدّ لنا من التوصّل إلى النتيجة القائلة بحتميّة تعامل وسائل الاتصال والإعلام مع خطّة الانفصال من وجهات نظر مهملة، وهامشيّة، وحسّاسة فيما يتعلّق بهذه المبادرة، إضافة إلى أنها (وسائل الإعلام والاتصال) تُفَوِّت بشكل منهجيّ تلك القضايا المهمّة المنوطة بها وتمتنع عن طرح الأسئلة الصّعبة. من هذه الوسائل الإعلاميّة، يمكننا أن نذكر، "هآرتس"، "يديعوت أحرونوت"، و"معاريف" – القناة الأُولى في التلفزيون، والـ ٢ والـ ١٠، وأيضًا برنامج التحليلات الإخباريّة المعدّلة في إذاعة "جلي تساهل"، وفي إذاعة "ريشت ب".

سلّم الأولويات المشوّه والحسابات الضبابيّة أدّت إلى سيطرة ثلاثة مواضيع أساسيّة في غالبيةَ المسح الصحافيّ الإعلاميّ فيما يتعلّق بخطّة الانفصال في أيلول وتشرين الأول: التحريض (أو على التوازي "التلفّظات المتطرّفة")؛ تكلفة التعويضات المادّيّة للمرحّلين؛ والتّطلّعات المخيفة (أي التنبّؤات المشؤومة فيما يتعلّق بنشوب حرب أهليّة. وفي مرحلة لاحقة أضيفت إلى هذه القائمة قضية إجراء استفتاء عامّ، ورفض الأوامر العسكريّة من الضّباط، والتأهّب في مختلف الأحزاب قبيل الانتخابات في الحكومة والكنيست. في الوقت ذاته، وجنبًا

إلى جنب، تمّ إبعاد المواضيع المهمّة جانبًا وزجّها في أسفل الصفحات وفي أعمدة التحليل والأخبار الدعائيّة. أكثر من ذلك خطورة هو حقيقة كون التعامل مع هذه القضايا مشوباً بنبرة حسّاسة ديماغوجيّة، مليئة بعدم التدقيقات المتواصلة والتشويهات في الحقائق الميدانيّة" (المصدر السابق).

وفي هذا الحماس في مطاردة أقوال إضافيّة "مثيرة" ومزيد من اقتباس "الفظائع"، تقوم الصحافة الإسرائيليّة بنفخ الواقع وتزّور وتشوّه الحقيقة في الميدان العامّ. في حين أعمال التنكيل اليوميّة المستمرّة التي ينفّذها المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين، على سبيل المثال، لا تحظى بالمسح الإعلاميّ المناسب، وإنما بمسح إعلاميّ سطحي وهامشي في كافّة وسائل الإعلام. كما أنه لم يذهب أي صحافيّ ليجمع ردود فعل من أعضاء كنيست ورجال قضاء بعد أن حكمت قاضية محكمة الصلح في كفار سابا بإرسال يهوشواع إليتسور إلى اعتقال بيتيّ، وهو مستوطن أطلق النّار (وسط ظروف يتمّ التحقيق فيها بواسطة الشرطة الإسرائيليّة) على فلسطينيّ من قرية سالم (سهيل جبارة). هذا الأمر يتركه المحرّرون لمستشار الحكومة القضائيّ الذي سيحكم مجدّدا بعدم البدء بمجريات قضائيّة ضدّ هذا الرابي أو ذاك الذي لقّب شارون بـ "دكتاتور".

جانب آخر تُسَلَّطُ عليه الأضواء في قضيّة خطّة الانفصال، وهو جانبها الاقتصاديّ المندرج تحت عنوان التعويضات التي سيتمّ دفعها لكلّ أولئك السكّان الذين سيخلون بيوتهم. وسائل الإعلام، وخاصّة صحيفة "يديعوت أحرونوت" أكثرت من نشر المعلومات المبالغ فيها وبمنحها كلّ ذلك الاهتمام، وأكثرت من وضع تلك المبالغ التي سيحصل عليها المستوطنون في العناوين العريضة والصّفحات الرئيسيّة.

جدير بنا هنا أن نميز بين علاقة السلطات الإسرائيلية مع وسائل الإعلام العبرية والرسمية وبين وسائل الإعلام العربية وخاصة الصحافة المكتوبة. فقد كانت معظم هذه الصحف هدفاً لتفوهات شديدة من قبل مسؤولين إسرائيليين كبار(بمن فيهم رئيس الحكومة) وعقوبات من قبل سلطة الإعلان الرسمية التي حرمت صحفاً عربية عديدة من حصصها في كعكة الاعلانات والمنشورات الرسمية. وقد كان الهجوم الأخير في هذا المضمار هجوماً شنه عضو الكنيست من حزب الليكود مجلّي وهبة (ضمن مقابلة إذاعية أجرتها معه المذيعة ليئات ريجيب في البرنامج الصباحي "الكل كلام في كلام " يوم ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤) على الصحف العربية والقياديين والهيئات السياسية التمثيلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، متهماً إياهم بالتحريض وتشويه الحقائق. والأنكى من ذلك أن المذيعة المذكورة أعلاه أبدت تجاوباً مع أقوال وهبة أو على الأقل لم تلعب دورها كإعلامية من المفروض أن تهب للدفاع عن وسائل إعلامية مستهدفة من قبل رجل سياسة، أو على الأقل لم تحاول أن تعطي فرصة للقوى المهاجمة للدفاع عن نفسها.

٤ - ٢ العلاقة مع الإعلام الأجنبي (غير الإسرائيلي)

شهدت هذه القضية تصعيداً وتعقيداً واضحاً عام ٢٠٠٤ وذلك بعد أن ضاقت السلطات الإسرائيلية ذرعاً بالأعين الفاحصة والناقدة للإعلام غير الإسرائيلي (من دول العالم المختلفة أو الدول العربية المجاورة) والذي رأت فيه إعلاماً مجنّداً لصالح الفلسطينيين، لا سيّما وأنه في حالات، ليست قليلة، شاهد وسمع مستهلكو

وسائل الإعلام هذه مشاهد لم يتسن لمستهلكي الإعلام الإسرائيلي مشاهدتها أو على الأقل كانوا على علم بها وبكامل تفاصيلها قبل جمهور المستهلكين الإسرائيلي بساعات. فعليه اعتبرت قناة CNN "محابية للفلسطينيين"، فيما تم التضييق على بعض القنوات الفضائية العربية واعتقال بعض مراسليها. في حين أعلن عن محطتي الجزيرة والمنار كمحطتين غير مرغوب بهما لمواقفهما وتقاريرهما "العدائية" تجاه إسرائيل. علماً بأن هذه السياسة تجاه المحطات الفضائية العربية طرأ عليها بعض الانفتاح في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤ خاصة عندما أجرى رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ لقاءً مباشراً مع محطة الجزيرة (وذلك لأول مرة في تاريخ إسرائيل)، وفي الإسبوع ذاته سمح لطاقم من محطة "العربية" بتصوير تمرين عسكريّ شامل. ("يديعوت أحرونوت" ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٤).

أما على مستوى تقييد عمل الصحافيين فقد كانت هنالك قضية الصحافية البريطانية إيفا جاسفيتش التي منعت من دخول إسرائيل في الحادي عشر من آب ٢٠٠٤ وهي في طريقها لتغطية الاعمال الاحتجاجية التي يقوم بها اليسار الإسرائيلي ضد بناء الجدار العازل. وقد علّل المسؤول عن أمن المعابر رفضه لها بالدخول الى إسرائيل بـ "أنّها تشكل خطراً أمنياً". وعندما توجهت المحامية ياعيل برادة باسمها للمحكمة المركزية قامت هذه المحكمة برد التماسها وقد وصفت المحامية ما جرى في المحكمة المركزية بمقال نشرته في موقع haokets (١/ ٩/ ٢٠٠٤) قائلة: "كان ما جرى في المحكمة المركزية بمثابة سيرك حقيقي، في البداية رفض الادعاء إعطاء بيان مشفوع بالختم من السلطات الأمنية وبعد ذلك عارضوا أن اقوم باستجواب رجل الأمن وبعد ذلك وافقوا أن يدلي بشهادته من وراء حاجز . . . . في النهاية أوضحت القاضية في قرارها بأن الصحافية لا تشكل خطراً على إسرائيل ولكن بإمكان الآخرين استغلال سذاجتها وحماسها في مناهضة أعمال تعتقد أنها فاشية وعنصرية. وعليه رأت القاضية بأن موقف السلطات الأمنية مقبول وأكدت بذلك من جديد على أمر المنع".

٥- تسييس الجيش وعسكرة السياسة

أسئلة عديدة تطرح حول علاقات "التوأمة" المعقّدة بين الجيش والسياسة في إسرائيل. فالسؤال الأساسي هنا هو: من هي السلطة المسيطرة فعلياً على مراكز القوى الأساسية في الدولة، هل هي السلطة العسكرية أم السلطة السياسية؟ ومع أن المفروض من الناحية النظرية تقديم السلطة العسكرية فروض الطاعة للسلطة المدنية السياسية، إلا أن السؤال يبقى هل يقبل الجيش، فعلياً، ذلك؟ وهل يربي ويعلم أفراده على مبدأ قبول سيطرة السلطات المدنية؟ وهل يتم التأكيد على ذلك خاصة في أوقات التأزم والحرب؟ والأهم من ذلك كلّه إلى أي مدى تساعد السلطات العسكرية، أو تعرقل، تربية وتهيئة "مواطنين ديمقراطيين" يستطيعون إبداء الرأي إزاء تجاوزات محتملة للجيش خاصة في أوقات الأزمات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة علينا أن نقدم ونقول إن اعتماد المجتمع الإسرائيلي شبه التام على ذراعه العسكرية يعطي هذه الذراع شعوراً كبيراً بالثقة وتقدير الذات على اعتبار أن رجال الجيش يعرفون بواطن الأمور بشكل أفضل ويحسنون التصرف بالملمّات بشكل أنجح وأنجع من الآخرين، وقد يكون هذا هو التفسير لسهولة استيعاب ضباط الجيش الكبار في السياسة وسيطرتهم السريعة على مراكز التأثير فيها فور إنهائهم الخدمة العسكريّة وذلك بناء على اعتقاد راسخ لدى العامة بأنه يمكن الاعتماد على هذه العينة من الزعماء أكثر من غيرها وأن وجودهم على رأس الهرم السياسي يشعر الشعب بالأمان ويخفف من هواجسه ومخاوفه. كل هذا يعطي النخبة العسكرية شعوراً بالتفوق ويصعّب عليهم تقديم فروض الطاعة للقيادة السياسية أو على الأقل يقلل من ميلهم الطبيعي للتدخل بالأمور السياسية. وقد يكون سلوك القيادة السياسية في هذا المجال مشجعاً للقيادات العسكرية بالتسلط ومحاولة فرض ما تراه على القيادات السياسية. إذ ان حضور القيادات العسكرية العليا (رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات العسكرية وضباط كبار آخرين حسب الحاجة) جلسات الحكومة الإسرائيلية بشكل شبه دائم، هو مؤشر واضح إلى ميل القيادة السياسية للاعتماد شبه التام على القيادات العسكرية. ومع ذلك فقد كانت، في سنين ماضية، محاولات معينة من بعض السياسيين لتغيير هذا الواقع وذلك من خلال الطعن بمصداقية المفاهيم الأمنية المسيطرة وطرح بدائل لها. ولعل أشهر المحاولات في هذا المجال كانت المحاولات التي قام بها عضو الكنيست السابق من حزب الليكود بنيامين بيجين أثناء فترة أوسلو. وقد وصف الكاتب ينيف فايسمان هذه المحاولات قائلاً: " كان بيني بيجين من القلائل الذين جرأوا في السنوات ١٩٩٢ -١٩٩٩ على عرض تقديرات استخبارية أخرى ومفهوم أمني مختلف عن المفاهيم التي عرضتها هيئات الأمن المختلفة للحكومات المتعاقبة في تركيباتها المختلفة. فقد قام بيني بيجين كعضو كنيست وكرجل عمل جماهيري بالوفاء بمسؤولياته، إذ انّه كان يقضي ليله ونهاره بتحليل الأمور تحليلاً معمّقاً حول المفاهيم الخاطئة للهيئات الأمنية الإسرائيلية وقد عمل إلى جانبه رجال يمين آخرون إلا أنهم كانوا قلة، وقد وقف قبالتهم قياديو الهيئات الأمنية المختلفة، رئيس هيئة الاستخبارات العامة، ورئيس هيئة الأركان، ونائب رئيس هيئة الأركان، ورئيس الموساد ورئيس هيئة الأمن العام "الشاباك" ومن فوقهم رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك ، اسحق رابين وحكومته " .(ينيف وايزمان ،منتدى أرض الظباء موقع "فاز" .www.faz.co.il ٢٠٠٤/٦/٢٣)

إن المتمعّن في الأقوال أعلاه يستطيع أن يدرك طبيعة الخلافات بين المؤسستين العسكرية والسياسية ورؤية مصممي الرأي العام لها. فالكاتب أعلاه يتهم أصحاب الوظائف العسكرية العليا آنذاك بالميول السياسية المملية لسياسة حكومة حزب العمل التي وقف اسحق رابين (الجنرال) على رأسها. وهو أمر يتهم به الكتاب اليساريون أصحاب الوظائف العسكرية العليا الذين يعملون مع الحكومة التي يقف على رأسها جنرال آخر وهو أرئيل شارون. والاستنتاج هو أن العسكريين الكبار في إسرائيل يبدون مسيّسين في أعين مصممي الرأي العام من اليمين واليسار على حد سواء. وقد يكون ذلك ناتجاً من اختلاط الأمور بسبب إشغال جنرالات سابقين لوظائف سياسية أو نية جنرالات عاملين في الجيش الانخراط في العمل السياسي، وكما تفضح هذه النوايا

أصحابها فيقومون باتخاذ مواقف سياسية حتى قبل تركهم لوظائفهم العسكرية وانخراطهم في السياسة .

ومن القضايا التي اثيرت عام ٢٠٠٤ ووجدت لها صدى واسعاً في الإعلام الإسرائيلي من حيث تجسيدها للعلاقات المعقّدة بين العسكر والسياسة، قضية القائد العسكري السابق لقطاع غزة الجنرال زكاي الذي اتهم بتسريب معلومات للإعلام عن وجود خلافات بين المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل. وقد اوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٦/ ١١/ ٢٠٠٤) ما يلي : "قرّر زكاي ترك منصبه في أعقاب تحقيق تمّ القيام به بتعليمات من ضابط اللواء بهدف الكشف عن المصدر الذي قامَ بتسريب معلومات وتقارير للإعلام حولَ خلافات الرأي بين المستوى السياسيّ والمستوى العسكريّ، خلالَ حملة "أيّام النّدم" . وفي نطاق التّحقيق اضطُرَّ الضُّباط الى اجتياز فحص بوليغراف. يدّعي زكاي، الذي فشلَ في اجتياز الفحص، بإصرارٍ حتى الآن، أنه لم يسرّب أية معلومة. ضبّاط مسؤولون صرّحوا بأن الأمر يتعلّق بحادث سبّب إحراجا كبيرا للجيش. ادّعى أحد المسؤولين أنّه يجب التّفريق بين فحوصات البوليغراف وبين ما كان في لواء الجنوب. أما في حادثة زكاي فقد كان هناك إحساس بأن مطاردةً شخصيّة كانت من جانب اللواء. وقد عرف الأخير أن زكاي سرّب معلومات للإعلام، ثمّ أعدّ الفحص لإثبات ذلك. صرّح المقرّبون من زكاي أنه لا يأسف على قرار استقالته لأنه لا يستطيع البقاء في الجيش بعدما حاولوا التشكيك في مصداقيّته" .

لم تكن حادثة زكاي، ولن تكون، الأخيرة في هذا الموضوع الشائك الذي طفا بشدة على السطح في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٤، وذلك أن هذا الموضوع لا تقتصر إشكاليته على التداخل الموضوعي بين مجالين تكثر فيهما النزوات والصراعات الشخصية على التأثير والنفوذ وإنما تعدو ذلك إلى كون الكثير من سياسيي اليوم كانوا عسكريين في الأمس القريب وعند تركهم الجيش لم يتخلصوا نهائياً من تعقيدات علاقاتهم مع من حلّ محلّهم أو عمل جنباً إلى جنب معهم أثناء خدمتهم العسكرية. هذا مع العلم بأن بعض عسكريي اليوم يطمحون هم الآخرون في الانخراط في السياسة فور إنهاء خدمتهم العسكرية، الشيء الذي يجعل منهم أصحاب مصالح في السياسة حتى قبل خلعهم لبزّتهم العسكرية.

خلاصة

كان عام ٢٠٠٤، من وجهة النظر العسكريّة والإستراتيجية، عاماً مفصلياً وحاسماً في كل ما يتعلق بالوضع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ولإسرائيل بشكل خاص. فبعد زوال الخطر الإستراتيجي العراقي (نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق) وتضاؤل الخطر الإستراتيجي السوري تبعاً لذلك، شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء ممن الارتياح. فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع (وسيمنع في المستقبل الوشيك) تحالفاً إستراتيجياً محتملاً معادياً لإسرائيل يضم سورية ولبنان (حزب الله) والعراق وإيران. فالوجود العسكري الأميركي في الأراضي العراقية لن يمنع فقط إمكانية وجود مثل هذا التحالف، وإنما سيضع كل طرف من هذه الأطراف في ضغط مستمر يمنعه من التفكير بأيّة مبادأة هجومية ضد إسرائيل ويجعله في موقع دفاعي مفضلاً مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف "الحرب ضد الإرهاب" التي تقودها الولايات

المتحدة الأميركية. هذه المستجدات، جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أمراً أكثر تصلباً مبنياً على مبدأ "الأمن مقابل الأمن"، بعد أن كان مبنياً قبل ذلك على مبدأ "الأرض مقابل السلام". وهذا الأمر يعني بشكل واضح وجليّ أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم توقع اتفاقيات سلام أو تطبيع مع إسرائيل لم يعد يشكل هدفاً إستراتيجياً تبدي إسرائيل استعداداً مبدئياً لقضائه مقابل تنازلات إقليمية. بل ان مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلها تتبنى موقفا تطمح فيه لتحقيق السلام دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

أما على صعيد التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الخامس، فقد نجح ربابنة السياسة الإسرائيلية، إلى حد كبير، بإقناع نظرائهم في الولايات المتحدة بتصوير حربهم ضد الفلسطينيين على أنّها جزء من "الحرب العالمية على الإرهاب" الشيء الذي جعل الولايات المتحدة تتغاضى أو تغض الطرف عن سياسة "اليد الحديدية" التي استعملتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في محاولات قمعها للانتفاضة وعن التجاوزات التي رافقت ذلك، فضلاً عن تغاضيها عن استمرار بناء إسرائيل للجدار العازل رغم قرار المحكمة الدولية ورغم المعارضة العالمية الواسعة لذلك. كان الدعم الأميركي المطلق للسياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين، أحد المحركات الأساسية لخطة الانفصال أو الانسحاب من طرف واحد التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في ربيع ٢٠٠٤. ولعل أهم ما تعنيه هذه الخطة هو محاولة اللجوء إلى فرض خطوات أحادية الجانب من شأنها ترسيخ الأمر الواقع وذلك من منطلق الافتراض بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض وبالتالي استغلال تام لموازين القوة بين الطرفين المتنازعين دون الأخذ بالاعتبار مبدأ التفاوض لحل مشاكل ثنائية معلقة بين الطرفين المتنازعين. لكن شارون ومستشاريه لم يأخذوا في حساباتهم، بشكل جدّي، عاملين أساسيين أولهما ردود الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة من قبل المستوطنين وقوى اليمين الداعمة لهم والتي ذهب بعض أقطابها إلى التلويح بعصيان عام يمكن أن يصل إلى درجة العصيان من قبل جنود الجيش (إن كان ذلك من منطلقات رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية أو من منطلقات رفض إخلاء المستوطنين اليهود من تلك المناطق) الأمر الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى الاحتراب الداخلي. أما العامل الثاني فهو ردود الفعل والمستجدات على الساحة الفلسطينية، فحرب الاستنزاف "لعبة عض الأصابع" لم تنته بعد، ولا يبدي الفلسطينيون علامات على قرب إنهائها، لا سيّما إزاء استمرار إسرائيل بعملياتها داخل الأراضي الفلسطينية وإصرارها على عدم وجود شريك للتفاوض حتى بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي طالما أشار إليه الإسرائيليون والإدارة الأميركية الحالية على أنّه عقبة في طريق التفاوض. ولعل ما استجد من تفاهمات في قمة شرم الشيخ (شباط ٢٠٠٥) يمكن أن يزيد من التجاوب الإسرائيلي مع الشريك الفلسطيني المتجسد في شخص الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عبّاس ونهي المقولة الإسرائيلية المجترة حول عدم وجود شريك جدي للتفاوض.

قائمة مصادر

أ. كتب :

بدهصور، روبين، **انتصار الارتباك**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٦.
بن غوريون ، دافيد ، **جيش وأمن**. (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٥٥.
بن غوريون، دافيد، **نبضات دولة** . (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٣.
جلبر، يوآف، **جذور الزنبقة، استخبارات الييشوف، ١٩١٧ – ١٩٤٧** . (بالعبريّة) تل أبيب، ١٩٩٢.
دانين ،عزرا، **صهيوني في كل ظرف** . القدس ، ١٩٨٧ (بالعبريّة) جزآن.
سلوسكي، يهودا وآخرون، **تاريخ منظمة الهاغاناة**. (بالعبريّة) تل أبيب، خمسة مجلدات.
معهد يافه للدراسات الإستراتيجية (جامعة تل أبيب)، **تقرير "التوازن الإستراتيجي" للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤**.

ب. صحف ومجلات :

عدكان إستراتيجي (الجديد الإستراتيجي).
"معاريف".
"هآرتس".
"يديعوت أحرونوت".

ج . مواقع إنترنت :

www.haokets.org
www.nfc.co.il
www.bambili.com
www.walla.co.il
www.ynet.co.il
www.faz.co.il